

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

د. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم

مدرس المحاسبة

المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

أكاديمية الشروق

مستخلص :

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على نماذج الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية و تم تطبيقها على القوائم المالية المنشورة عن سنة 2010 من اجل تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، على النحو الذي يرفع من مستوى كفاءة سوق الأوراق المالية والذي أصبح الآن أكثر تقلبا. كما أن الإطار الاستراتيجي الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة 2010 يعد خارطة طريق لترسيخ القيم الأساسية لقواعد الشفافية من اجل استعادة استقرار الثقة في السوق وخاصة بعد كم الفساد الذي ظهرت نتائجه بعد ثورة 25 يناير . وقام الباحث بإعداد دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المالي باختبار مجموعة من الفروض من خلال البرنامج الاحصائي SPSS واتضح من نتائج التحليل الاحصائي لقوائم الاستقصاء رفض صحة الفروض بان قوائم الإفصاح المحاسبي التي أصدرتها الهيئة وألزمت بها الشركات المقيدة أوراقها بالبورصة بالإضافة إلى الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية، تساهم في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية .

Impact
Modern Issue accounting disclosure Statement & Rules
on
efficiency of the Egyptian stock market

This study seeks to shed light on the statement accounting disclosure issued by the (ESM) and was applied to the financial statements published in 2010 in order to promote customer confidence in the market, in a manner that raises the level of efficiency of the stock market, which has now become more volatile.

The Strategic Framework issued by Transparency International in 2010 is a road map to establish the basic values of transparency in order to restore stability and confidence in the market, especially after how much corruption that results appeared after the revolution of January 25. The researcher set up applied study on a sample of test set of Hypotheses through SPSS program and clear from the results as statistical analysis of questionnaires rejected hypotheses that lists accounting disclosure released by the body and obliges the companies registered leaves the stock exchange and plus compliance the rules of transparency help in increase the efficiency of the stock market.

مقدمة :

يتزايد استخدام عبارة قوانين الإفصاح والشفافية بشكل واضح في عالم اليوم، وبصفة خاصة في أسواق المال، حيث تلعب المعلومات دورا حاسما في التأثير على قرارات المتعاملين في السوق بالبيع أو الشراء أو بالاحتفاظ. وتفترض نظريات كفاءة سوق الأوراق المالية أن جميع المعلومات عن السوق والشركات المسجلة فيها متاحة بشكل عام¹، وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية وصول إلى هذه المعلومات دون تكلفة، أو بتكلفة زهيدة، غير أنه من الناحية العملية يعد حصول جميع المستثمرين على المعلومات اللازمة لتقييم القرار الاستثماري، أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أى سوق للأوراق المالية، على الرغم من الأهمية الكبرى التي تمثلها المعلومات بالنسبة إلى استقرار السوق ونمو المعاملات فيها وتدعيم ثقة المتعاملين.

وقد أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية نماذج للإفصاح المحاسبي تم تطبيقها على القوائم المالية لسنة 2010 من أجل تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، على النحو الذى يرفع من مستوى كفاءة سوق الأوراق المالية والذى أصبح الآن أكثر تقريبا، ومن ثم فإنها فى حاجة الآن أكثر من أى وقت مضى إلى توافر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق. كما أن الإطار الاستراتيجى الذى أصدرته منظمة الشفافية الدولية سنة 2010 يعد خارطة طريق لترسيخ القيم الأساسية للشفافية من أجل استعادة استقرار الثقة فى السوق وخاصة بعد كم الفساد الذى ظهرت نتائجه بعد ثورة 25 يناير

¹ - Hui Tong: "Disclosure standards and market efficiency: Evidence from analysts' forecasts", *Journal of International Economics*, Volume 72, Issue 1, May 2007, Pages 222-241.

مشكلة البحث :

تتعلق بكيفية التطبيق أو الاستخدام الجيد لنماذج الإفصاح المحاسبى والالتزام به من قبل الشركات، على النحو الذى يؤدي إلى ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ذلك أن افتقاد الشفافية والإفصاح المحاسبى الكافى والأمين يساهم بشكل كبير فى ضعف قدرة الشركات على توفير مناخ ملائم للاستثمار نتيجة عدم الإفصاح الكافى، غير أن معظم الشركات المغلقة يسيطر عليها عدد قليل نسبيا من المساهمين أو العائلات، تعمل فى ظل أدنى مستوى من الإفصاح والشفافية، لذلك يصعب رفع قدراتها التنافسية والحصول على الموارد المالية واهتمام المستثمرين والأطراف الأخرى ذات المصلحة. بالإضافة إلى أن سوق الأوراق المالية فى أمس الحاجة الآن أكثر من أى وقت مضى إلى سن عقوبات محكمة لعدم الإفصاح والشفافية لمعالجة أوجه قصور النظم الحالية لنشر المعلومات، وبصفة خاصة تلك المرتبطة بحرية التدفق المستمر والأنى للمعلومات عن المعاملات التى تتم فى البورصة وإمكانية تتبع مصادر التمويل للصفقات المختلفة، بحيث يسهل الكشف عن العمليات المشبوهة التى تهدف إلى الضغط على أسهم معينة ودفعها نحو الارتفاع أو دفعها نحو الانخفاض .

أهمية البحث :

يسعى الباحث إلى تسليط الضوء على نماذج الإفصاح المحاسبى التى أصدرتها الهيئة العامة للرقابة فى شهر فبراير 2011 مؤخراً على نحو سليم لا تعنى فقط مجرد احترام مجموعة من القواعد وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وحرفياً، وإنما هى ثقافة وأسلوب للتوسع فى نشر المعلومات المالية لضبط العلاقة بين ملاك الشركة ومديرىها والمتعاملين معها، وبالتالي كلما اتسع نطاق الإفصاح المحاسبى بشفافية عميقة وبصورة إلزامية كلما زادت الثقة فى سوق الأوراق المالية ويصبح تطبيق نماذج الإفصاح والإطار الاستراتيجى للشفافية والنزاهة الدولية بمثابة جهاز إنذار مبكر للحماية ضد المخاطر المالية على النحو الذى يرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية.

أهداف البحث :

يسعى الباحث لتحقيق الأهداف التالية :

- 1- بيان أوجه القصور فى القوائم المالية المنشورة بدون الالتزام بنشر نماذج الإفصاح المحاسبى .
- 2- توضيح مدى أهمية البيانات والمعلومات المنشورة بنماذج الإفصاح فى صناعة القرارات المالية .
- 3- توضيح آليات تعزيز الثقة ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية حيال التزام الشركات بنماذج الإفصاح والإطار الاستراتيجى للشفافية والنزاهة الدولية .

فروض البحث :

انسجاماً مع أهداف البحث فى الالتزام بنشر نماذج الإفصاح المحاسبى عند نشر القوائم المالية لتشمل كل ما يهم الفئات المستخدمة لها يثور تساؤل حول إمكانية الاستفادة من القوائم المالية لتلبية احتياجات كافة المستخدمين ، لذا تمت صياغة الفروض على النحو التالى :

- 1- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهرى بين نماذج الإفصاح المحاسبى ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "
- 2- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهرى بضرورة الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية ورفع كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية "
- 3- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهرى بضرورة التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لما لها من تأثير مباشر على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "
- 4- "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهرى بين نشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود لمراقب الحسابات و رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية ."

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

منهج البحث : اعتمد الباحث على استخدام كل من :

(1) المنهج الاستقرائى :

من خلال الدراسة التطبيقية لفروض البحث التى تشمل إعداد قوائم الاستقصاء المعتمدة على التدرج الخمسى .

(2) المنهج الاستنباطى :

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة فى الأدب والفكر المحاسبى وكذلك الأبحاث العلمية والمقالات المرتبطة بموضوع البحث أجنبية وإقليمية ومحلية.

خطة البحث :

لتحقيق أهداف البحث تم تقسيم الدراسة الى المباحث التالية :

المبحث الأول : طبيعة نماذج الإفصاح المحاسبى بالقوائم المالية

المبحث الثانى : تحليل قواعد الشفافية والنزاهة الدولية

المبحث الثالث : أساليب تنشيط التداول فى سوق الأوراق المالية

المبحث الرابع : الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات

المراجع

الملاحق

الدراسات السابقة :

الدراسة الأولى: 2008 Kian-Ping Lim, etc²

تناولت الدراسة العلاقة بين كفاءة أسواق المال والأزمة المالية العالمية بشواهد من الدول الآسيوية ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة وجود نماذج أو قوائم يتم التقرير بموجبها والحكم بها على درجة كفاءة أسواق المال وعرضت الدراسة نموذج يمكن على أساسه بناء نماذج وقوائم الإفصاح المحاسبى لسوق المال.

الدراسة الثانية: 2008 George Iatridis³

تعرضت الدراسة لأهمية الإفصاح المحاسبى لقوائم الإفصاح التى أصدرتها أسواق المال بلندن لقياس مدى تأثير الإفصاح المحاسبى بشفافية وعلانية تامة على درجة كفاءة سوق المال وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بنشر تلك النماذج على الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية لتحقيق مزيد من الكفاءة لأسواق المال.

الدراسة الثالثة: 2010 Dorota Dobija⁴

تناولت الدراسة تطوير المحاسبة فى إحدى الدول الأوروبية (بولندا) لأغراض زيادة كفاءة سوق المال بهدف عرض بيانات مالية تشير إلى موضوعية الأرباح المعلنة بالتقارير المالية وتوصلت الدراسة إلى أن عرض نماذج للإفصاح المحاسبى مرفقة بالقوائم المالية تساهم فى تنمية كفاءة سوق المال .

² - Kian-Ping Lim, Robert D. Brooks, Jae H. Kim: “Financial crisis and stock market efficiency: Empirical evidence from Asian countries”, International Review of Financial Analysis, Volume 17, Issue 3, June 2008, Pages 571-591.

³ - George Iatridis: “Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market” International Review of Financial Analysis, Volume 17, Issue 2, 2008, Pages 219-241.

⁴ - Dorota Dobija, Karol Marek Klimczak: “Development of accounting in Poland :Market efficiency and the value relevance of reported earnings”, The International Journal of Accounting, Volume 45, Issue 3, September 2010, Pages 356-374.

الدراسة الرابعة: 2010 Qingyuan Li, Tielin Wang⁵

تناولت الدراسة العلاقة بين شفافية الإفصاح المحاسبى المؤثر على جودة التقارير المالية وكفاءة شركات الاستثمار الصينية ومدى مساهمتها فى كفاءة بورصة الأوراق المالية فيما يتعلق بالشركات المقيدة أوراقها بالبورصة وتوصلت الدراسة إلى أن نماذج الإفصاح المحاسبى تقيس درجة تفاعل المستثمرين مع البورصة لما لها من الإفصاح بعلانية تامة عن الإجابة على بعض الأسئلة التى تدور فى أذهان المستثمرين.

الدراسة الخامسة: 2011 Laurence Lescourret⁶

تناولت الدراسة مدى تأثير قواعد الشفافية على الإشارات المرسله فى القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة ، لما لها من تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبى للقوائم المالية وتأثير غير مباشر على كفاءة سوق المال

الدراسة السادسة: 2011 Philip G. Berger⁷

تعرضت الدراسة لمناقشات حول الفرص البديلة لبيئة الإفصاح المحاسبى فى التقارير المالية ومدى تأثيرها على سوق المال ، وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام بتطوير نماذج وقوائم الإفصاح المحاسبى التى تعدها وتنشرها الشركات لأغراض تعزيز التفاعل والتعامل مع بورصة الأوراق المالية للارتقاء بنتيجة أعمالها .

⁵ - Qingyuan Li, Tielin Wang: "Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience", Nankai Business Review International Volume: 1 Issue: 2/ 2010.

⁶ - Laurence Lescourret, Christian Y. Robert: "Transparency rules: Price formation in the presence of order referencing" Journal of Financial Markets, Volume 14, Issue 2, May 2011, Pages 227-258.

⁷ - Philip G. Berger: "Challenges and opportunities in disclosure research—A discussion of the financial reporting environment", Journal of Accounting and Economics, Volume 51, Issues 1-2, February 2011, Pages 204-218.

المبحث الأول

طبيعة نماذج الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة وازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشئون المحاسبة، بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنشاط هذه المنشآت، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من مستخدمى هذه المعلومات، التي تصبح - فيما بعد - الأساس الذى يعتمد عليه هؤلاء فى اتخاذ القرارات، من اجل ذلك يعد تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية⁸

تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها فى القوائم المالية، وهذا الاختلاف ينبع أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية بشأن مستوى الإفصاح، قد لا تلتقى بالضرورة مع نظرة من يبدى رأياً فى هذه البيانات، ولا مع نظرة من يستخدمها من المستثمرين والمستفيدين الآخرين، كما أنه قد لا تلتقى نظرة الطرفين مع نظرة الجهات الرقابية والإشرافية وعلى هذا يصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح، يتضمن معرفة مستوى الإفصاح الذى يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة فى هذا المجال.

تفصح المنشأة عن السياسات والطرق المحاسبية التى استخدمت فى إعداد قوائمها المالية، والمتغيرات الجارية عليها، الإفصاح يكون فى متن القوائم المالية⁹ وبالتالي يعد مفهوم الإفصاح تزويد الأطراف المتعددة الخارجية فضلاً عن تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المفيدة والضرورية عن هذه الوحدة ونشاطها

⁸ - Omneya H. Abdelsalam & Pauline Weetman: "Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt Review Article", *Advances in International Accounting*, Volume 20, 2007, Pages 75-104

⁹ - David Hirshleifer, Siew Hong Teoh: "Limited attention, information disclosure, and financial reporting", *Journal of Accounting and Economics*, Volume 36, Issues 1-3, December 2003, Pages 337-386.

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

وننتج هذا النشاط ، وفي الوقت المناسب، وبالكيفية التي لا تؤدي إلى التأثير على نشاط هذه الوحدة، وبما يخدم مصلحة هذه الأطراف في الحاضر وفي المستقبل¹⁰ .

وقد ظهرت أهمية الإفصاح نتيجة لأن الأطراف الخارجية غالباً لا تمتلك السلطة لإلزام الوحدة الاقتصادية بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ نماذج قراراتهم ، من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره¹¹ .

المتطلبات الرئيسية للإفصاح المحاسبى :

يمكن عرض أهم هذه المتطلبات فيما يلي :

- 1- تحديد مستخدمى المعلومات المحاسبية.
- 2- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها هذه المعلومات المحاسبية.
- 3- تحديد نوعية المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.
- 4- تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- 5- توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية 0

مستويات الإفصاح :

إن الإفصاح فى المحاسبة يختصّ بكل ما له علاقة بالقوائم المالية من حيث محتواها من بنود ومعلومات كمية أو وصفية، وطريقة عرض هذه البنود وأسلوبها والمعلومات داخل كل قائمة، فضلاً عن السياسات المحاسبية التي يتم إتباعها فى القياس لتحديد قيمة كل بند، لمساعدة مستخدمى هذه القوائم فى اتخاذ القرارات المناسبة وتخفيض حالة

10 - د. أحمد رجب عبد الملك : "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح فى التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة فى سوق المال السعودى" المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة - جامعة حلوان ، (سنة: 2007) ص 28 - 65.

11 - Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, Edward M. Werner: "Good disclosure doesn't cure bad accounting Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158", Advances in Accounting, Volume 27, Issue 1, June 2011, Pages 99-110.

عدم التأكد لديهم عن الأحداث الاقتصادية في المستقبل، وتمثل القوائم المالية الجانب الرئيسي من محتويات التقارير المالية، إلا أن للإفصاح مستويات تتمثل فيما يلي¹² :

- 1- **الإفصاح الكافي**: الأكثر شيوعاً في الاستخدام ويشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب إن تتضمنه القوائم المالية، حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري.
 - 2- **الإفصاح العادل**: يقدم المعلومات التي تفي باحتياجات الأطراف المعنية على قدم المساواة لمستخدمي القوائم المالية أي يتضمن معاملة متساوية لجميع المستخدمين.
 - 3- **الإفصاح الكامل**: بموجبه تكون القوائم المالية شاملة للمعلومات اللازمة للتعبير الصادق، وتمكن من إعطاء مستخدم هذه القوائم صورة واضحة و صحيحة عن الوحدة الاقتصادية بمعنى شمولية القوائم المالية لعرض المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية .
- ويعد الإفصاح الكافي أكثر المفاهيم شيوعاً في الاستخدام لما له من تأثير على قرارات المستثمرين ويساهم في العلانية عن تحمل المنشأة أعباء المسؤولية الاجتماعية¹³ ، ولكنه يفترض الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها التي تجعل القوائم المالية غير مضللة . بينما الإفصاح العادل ينطوي على هدف أخلاقي بتحقيق معاملة متساوية لجميع قراء للقوائم المالية، إلا أن الإفصاح الكامل يفترض عرض جميع المعلومات الملائمة، وقد ينظر إليه على انه يعنى عرض معلومات زائدة، وقد تكون المعلومات الكثيرة ضارة، لان عرض التفاصيل غير المهمة يخفي المعلومات الجوهرية، وبذلك يضر أكثر مما يفيد ويجعل التقارير المالية صعبة التفسير ومطولة إلى الدرجة التي قد تكون مملة .

تلعب القوانين والتشريعات السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية دوراً مهماً وفعالاً في مجال الإفصاح ، كما إن القوانين والتشريعات القانونية السائدة في بيئة الوحدة الاقتصادية تعد أحد العوامل التي تلعب دوراً مهماً ومؤثراً في مجال الإفصاح

¹² - د. زكريا محمد الصادق و إبراهيم السيد عبيد : قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية. (المؤتمر السنوى الرابع لقسم المحاسبة - كلية التجارة. جامعة القاهرة)، سنة : 2007، ص 15- 22.

¹³ - Clodia Vurro, Francesco Perrini: "Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance"
Corporate Governance Volume: 11 Issue: 4/ 2011.

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

المحلى على النطاق المحلى ومن أهمها معايير المحاسبة المصرية وإصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية، أما العوامل المؤثرة على النطاق الدولى فهى تتمثل فى لجنة معايير المحاسبية الدولية (IASC) والاتحاد الدولى للمحاسبين (IFAC) ومعايير الشفافية والنزاهة الدولية الصادرة من منظمة الشفافية الدولية وإصدارات المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الانتوساى) حيث أن الغرض من وراء ذلك إيجاد نوع من التجانس فى إعداد القوائم المالية ونشرها كخدمة مهمة للمستخدمين على المستوى المحلى والدولى¹⁴ .

أنواع الإفصاح¹⁵ :

يمكن تبويب أنواع الإفصاح وفقاً للهدف منه إلى ما يلى :

1- الإفصاح الشامل : يعنى شمولية القوائم المالية على جميع المعلومات الضرورية التى تساعد فى إعطاء صورة واضحة وصحيحة عن المنشأة، ويعتمد هذا المفهوم على أربعة أسس رئيسية :

- القوائم المالية الخمسة (قائمة المركز المالى + قائمة الدخل + قائمة الدفقات النقدية + قائمة التغيرات فى حقوق الملكية + قائمة الأرباح الموزعة)0
- شمول القوائم المالية على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة للملاك
- أن تتضمن القوائم المالية نظرة الإدارة للمستقبل
- تقرير المدقق الخارجى

2- الإفصاح الوقائى : يهدف إلى حماية المجتمع المالى وبصفة خاصة المستثمر العادى الذى له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية ، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية قد تم الإفصاح عنها بأعلى درجة ممكنة من

¹⁴ - Moir, Jane.South China Morning: "Alarm rings on auditor changes; Concern over disclosure is growing after one in four GEM firms Cites disagreement over fees for switching accountants" Post [Hong Kong] 23 Feb 2004.

¹⁵ - د. فايقة جابر حسم محمد : "الاختلافات النسبية فى درجة الإفصاح الاختيارى بين الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الإسكندرية. (سنة : 2005) ص 165 وما بعدها.

الموضوعية والحياد والعدالة ويتطلب الإفصاح الوقائي الكشف عن الأمور التالية :

- السياسات المحاسبية
- التغييرات فى السياسات المحاسبية
- تصحيح الأخطاء فى القوائم المالية
- التغيير فى طبيعة الوحدة الاقتصادية
- المكاسب والخسائر المحتملة
- الارتباطات المالية
- الأحداث اللاحقة

3- الإفصاح التثقيفى : ظهر هذا المفهوم نتيجة ازدياد أهمية الملائمة بوصفها أحد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإنه يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبى، ومن الأمثلة على الإفصاح التثقيفى أو الإعلامى : الإفصاح عن التنبؤات المالية، الفصل بين العناصر العادية وغير العادية فى القوائم المالية، الإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة والمخزون السلعي، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالى الحالى والمخطط ومصادر تمويله وربحية السهم الواحد، التطور التاريخى للأنشطة، خطط الإدارة وأهدافها فى المستقبل.

ويتضح مما سبق إن نطاق الإفصاح لم يعد قاصراً على مجرد إخلاء مسؤولية الإدارة أو مراقب الحسابات، وإنما أصبح يتضمن أيضاً المعلومات التى تحتاج إلى درجة أكبر من الدراية والخبرة فى استخدامها وخصوصاً تلك التى يحتاجها المحللون الماليون ووسطاء الاستثمار، ولهذا السبب ولتجنب ما حدث من فساد مالى فى نشر المعلومات المالية، أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية نماذج للإفصاح المحاسبى (مرفقة ضمن الملاحق) تلتزم بنشرها الشركات المسجلة أوراقها المالية بالبورصة عند نشر قوائمها المالية لإرشاد مستخدمى القوائم المالية عن كافة احتياجاتهم . وبالتالي أصبح نطاق الإفصاح يتسع ليشتمل أيضاً على أى معلومات ملائمة تتصف بدرجة كبيرة نسبياً من التقدير والاجتهاد الشخصى .

وطبقا لما تم تعديله بالمعيار المحاسبى الدولى رقم (1) والخاص بإعداد وعرض القوائم المالية فقد تم تصميم المعيار بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة، من خلال ضمان أن القوائم المالية التى نشرت، قد تم إعدادها من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية كما أنها التزمت بكل معيار ينطبق عليها، بما فى ذلك كافة متطلبات الإفصاح، بالإضافة إلى توفير الإرشادات بخصوص هيكل القوائم المالية، بما فى ذلك الحد الأدنى من المتطلبات لكل قائمة أساسية والسياسات المحاسبية والإيضاحات، وهنا يمكن أن يظهر التساؤل التالى : مدى إمكانية تضمين القوائم المالية إيضاحات تتمثل فى التنبؤ بنتائج الأعمال للسنة التالية والخطة الاستراتيجية لأعمال المنشأة (متضمنة البيانات التى اعتمدت عليها) لكى يمكن لمستخدمى القوائم المالية وخاصة المستثمرون صناعة قراراتهم فى ضوء تلك البيانات المفصّل عنه ؟

العلاقة بين الإفصاح والشفافية :

يطلب المستثمرون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصدقية وموضوعية عن العمليات التى قامت بها الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التى تتضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا فى الشفافية ، ينعكس ذلك على التغير فى أسعار الأوراق المالية للشركة. وقد أدى ظهور إخفاقات المحاسبة الأخيرة إلى ضياع مليارات الجنيهات من القيمة الرأسمالية السوقية، مما أدى إلى قيام كثير من المستثمرين بتأجيل خططهم الخاصة بالتقاعد أو بنواحي النشاط الأخرى. وفى بعض الحالات الأخرى فقد المستثمرون معظم مدخراتهم .

ومن الضرورى توضيح أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التى تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذى يساهم بشكل فعال فى التأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، لذا جاءت إصدارات الهيئة العامة للرقابة المالية فى صورة نماذج للإفصاح المحاسبى لقياس مدى التزام الشركات المقيدة بمجموعة من المطالب الأساسية الواجب الإفصاح عنها للإسهام الفعال فى تنشيط التداول فى السوق المالى وخاصة بعد ثورة 25 يناير بعد ما أصاب كافة القوائم المالية من تجنب للدقة فى الإفصاح عن البيانات المحاسبية مما كان له أثر فى تخفيض التداول، إذا تم تجنب آثار التظاهرات والأحداث التى حدثت بعد الثورة فى صورة مطالب فتوية، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التى

تعرضت لها المنشأة في الفترة الماضية بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية يؤدي إلى توفير الشفافية في التقارير المالية التي تعكس الأحداث الاقتصادية للشركة¹⁶.

نماذج الإفصاح المحاسبى التي أصدرتها الهيئة العامة للرقابة المالية¹⁷ :

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية نماذج للإفصاح المحاسبى يمكن عرض طبيعتها فيما يلى:

- 1- قوائم الإفصاح الإلزامية : مرفقة ضمن الملاحق
- قائمة فحص الالتزام بمتطلبات العرض والإفصاح والنشر للقوائم المالية
- قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية
- قائمة فحص تقرير الفحص المحدود
- بالإضافة إلى مجموعة من المذكرات والطلبات والتقارير والبيانات والإقرارات الاختيارية يتطلب تحريرها عند الطلب وهى :
- 2- مصاريف إصدار الأسهم
- 3- مشروع دعوة المساهمين القدامى للاكتتاب فى زيادة رأس المال المصدر
- 4- مذكرة معلومات بمناسبة تعديل القيمة الاسمية للسهم
- 5- مذكرة معلومات بمناسبة تخفيض رأس المال
- 6- مذكرة معلومات بمناسبة زيادة رأس المال المصدر
- 7- مذكرة معلومات بمناسبة إصدار أسهم التأسيس
- 8- طلب تخفيض رأس المال المصدر
- 9- طلب إصدار أسهم بمناسبة زيادة رأس المال
- 10- طلب إصدار أسهم بمناسبة تعديل القيمة الاسمية
- 11- طلب إصدار أسهم بمناسبة التأسيس

¹⁶ - د. طارق عبد العال حماد : نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية فى ضوء خصائص المنشآت فى البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة – جامعة عين شمس. (السنة العاشرة : يونيو 2006) ص 99- 183.

¹⁷ - منشورة على موقع الهيئة العامة للرقابة المالية <http://www.efsa.gov.eg>

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

- 12- تفويض بتسليم واستلام المستندات
- 13- تقرير مراقب الحسابات عن القيمة التى ستصدر بها أسهم الزيادة
- 14- بيان تحويل السندات إلى أسهم
- 15- بيان بنوع وعدد الأسهم المزمع إصدارها وشروط طرحها
- 16- إقرار عدم الرغبة فى الاكتتاب
- 17- إقرار بصحة البيانات

ومن الأمور الهامة التى يتعين على الوحدة الاقتصادية الاهتمام بها وهى بصدد الإفصاح المحاسبى عند عرض قوائمها المالية لمتطلبات الكفاية المالية ولأغراض تخفيض فجوة الممارسات الخاطئة:

- عرض تقارير اجتماعات مجلس الإدارة
 - الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة
 - عدم إعلان نتائج الأعمال بالصحف قبل نشر القوائم المالية
- وسوف يهتم الباحث فى الدراسة الميدانية بالتركيز على قوائم الإفصاح الإلزامية لما لها من أهمية لدى سوق رأس المال ويعد نشرها إطلالة على تقييم كفاءة سوق المال ومؤشر على تنشيط التداول لما لها من أهمية خاصة لمستخدميها فى الحكم على نشاط الشركات المسجلة بالبورصة وبالتالى صناعة القرارات المالية .

المبحث الثانى

تحليل قواعد الشفافية والنزاهة الدولية

أولاً : المقصود بالشفافية

يقصد بالشفافية قيام الشركة أو الجهة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين فى السوق وإتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات فى ماعدا تلك التى يكون من شأنها الأضرار بمصالح الشركة أو الجهة فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها، على ان تكون هذه البيانات والمعلومات المالية وغير المالية معبرة عن المركز الحقيقى للشركة¹⁸ وتوجد عدة شروط يجب توافرها فى أى معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها :

- 1- أن تكون الشفافية فى الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ونستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التى تنشر بعد شهور أو سنوات من صدور ها .
- 2- أن تكون واضحة على النحو الذى يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التى تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافى الربح قبل الفوائد دون الإشارة إلى قيمة الفوائد أو صافى الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخسوع والإعفاء من الضريبة لصافى الربح .
- 3- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة، فالشفافية فى حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين¹⁸ .

ثانياً : أهمية الشفافية :

تتمثل أهمية الشفافية فى أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة فى الإيضاحات المتممة على النحو الذى يؤدي إلى تحسين الإفصاح فى قوائم الشركات

¹⁸ - د. لطيف زيود ود. حسان قيطيم : "دور الإفصاح المحاسبى فى سوق الأوراق المالية فى ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية (سوريا : اللاذقية) المجلد (29) العدد (1) سنة 2007.

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

المالية، حيث أن عدم توفر هذه المعلومات لبعض المستثمرين قد يجعلهم فى وضع خاطئ من حيث اتخاذ قرارات غير رشيدة . كذلك عدم توفر هذه المعلومات يعمل على الرفع أو الخفض المصطنع للأسعار وزيادة المضاربة وبالتالي خلق نوع من الإرباك والفوضى لمستوى الأداء فى السوق . وبالتالي يمكن القول أن الشفافية تؤدى إلى الحد من تأثير الشائعات حتى لا تتاح الفرصة أمام بعض السماسرة المضاربين للحصول على معلومات غير متاحة للآخرين . إلا أن الشفافية تعد ذات أهمية للعديد من الأسباب الآتية :

- تزيد من عملية توضيح قيم البنود التى تحتويها القوائم المالية .
- تقليل درجة التقلب فى الأسواق المالية لضمان الاستقرار المالى .
- تجعل استجابة المشاركين فى السوق للأخبار السيئة معتدلة وتساعدهم أيضا على توقع وتقييم المعلومات السلبية .
- تعمل على القضاء على ظاهرة عدم تماثل المعلومات Asymmetric Information.
- تقلل من ميل الأسواق للتركيز بلا داع على الأنباء الإيجابية أو السلبية .
- تعمل على التعرف على الظروف التى أدت إلى التغيير فى السياسات المحاسبية

ومن أمثلة ذلك :

- 1- فى ظل مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها عموما (GAAP) فإن الإجراءات المحاسبية البديلة مثل طرق الإهلاك، وطرق الاعتراف بالإيراد يتم استخدامها فى ظل ظروف مختلفة وبالتالي يتطلب الأمر توضيح ذلك ضمن الإفصاح لأغراض الشفافية.
- 2- أن الشركة أحيانا ما تقوم بإحداث تغييرات فى إجراءات المحاسبة والتقارير بنحو يؤثر على إمكانية مقارنة القوائم المالية مثل تغيير طريقة الوارد أو لا يصرف أولا إلى طريقة المتوسط المرجح فى المحاسبة عن المخزون .
- 3- تعمل على ترشيد ما يسمى بمفهوم إدارة الربحية .

ثالثاً : حدود الشفافية :

ومن العناصر الهامة التي يتطلب الإفصاح عنها بشفافية مطلقة :

- الإفصاح عن البحوث والتطوير .
- بيانات عن الشركات .
- المدبرون .
- مكافآت ومزايا أعضاء مجلس الإدارة العاديين والمنتدبين .
- ملاك الأسهم بالنسبة للمديرين أو الموظفين .
- ملاك الأسهم الرئيسيين ونسب الملكية .
- معلومات خاصة عن الأنشطة التشغيلية والتمويلية .
- معلومات خاصة عن التحليل المالي .
- مستقبل أداء الشركة

رابعاً : عوائق الشفافية :

من العوامل التي تحول دون التوسع في الشفافية فيما يلي :

- عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم
- الميزة التنافسية
- الموازنة بين التكلفة والعائد

خامساً : الأبعاد الأساسية وراء ضرورة الالتزام بالشفافية والنزاهة الدولية في الإفصاح المحاسبي¹⁹ :

البعد الأول :

أن انتشار ما يسمى بالهندسة المالية Financial Engineering، وهي مزيج من الرياضيات والإحصاء وعلم الحاسبات التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحياناً، من أجل تقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ للأصول المالية، وأصبح المتعاملون في البورصات يعملون وفق صيغ رياضية جامدة لتوقيتات البيع والشراء، وشاع بينهم مصطلحات مثل بيتا وجاما

¹⁹ - د. محمد إبراهيم السقا : مقالة بجريدة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عن جامعة الكويت (بعنوان: لماذا الإفصاح والشفافية بالبورصة) . المنشورة في 8 يونيو 2011.

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

وسيجما وما شابه ذلك من دون إدراك طبيعة الفروض التى بنيت عليها مثل هذه النماذج التى تدعو إلى الإعجاب، عندما أصبح من السهل تعميم نتائج هذه الصيغ إذا لم تكن المعلومات المتاحة صحيحة أو لا تتسم بالشفافية والمصادقية²⁰.

البعد الثانى :

أن الجانب الأكبر من المتعاملين فى سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر، كما أن آثار تقلب أسعار الأسهم على صغار المستثمرين تكون مدمرة نظرا لأنهم غالبا ما يضاربون بكل ثرواتهم. ونظرا لضعف القدرات الفنية لهم، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية فى التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التى يجب أن يتم استخدامها فى تحليل الأسهم، فى ظل سوق مال تغيب فيها الشفافية والإفصاح. وبالتالي فإن توفير الشفافية وضمن الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، ويرفع من مستوى كفاءة السوق بمعناها الفنى²¹.

البعد الثالث :

أن هناك تغيرا هيكليا فى طبيعة المتعاملين فى سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم فى عالم اليوم بالشكل الذى يجعل بورصات الأوراق المالية أقرب إلى صالات للمضاربة منها إلى كونها ساحات للاستثمار. ومن ثم فإنها فى حاجة الآن أكثر من أى وقت مضى إلى توافر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق لزيادة فترة الاحتفاظ بالسهم بصفة خاصة أو الورقة المالية بصفة عامة.

البعد الرابع :

أن التلاعب بأسعار الأوراق المالية، أو المضاربة سواء مشروطة أو غير مشروطة، أو إشاعة الأخبار الكاذبة، إلى غير ذلك من الممارسات غير القانونية يمثل جريمة لا

²⁰ - Mahmoud Al-Akra, Ian A. Eddie, Muhammad Jahangir Ali: “The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan” The British Accounting Review, Volume 42, Issue 3, September 2010, Pages 170-186.

²¹ -Alexsandro Broedel Lopes, Roberta Carvalho de Alencar: “Disclosure and cost of equity capital in emerging markets: The Brazilian case”, The International Journal of Accounting, Volume 45, Issue 4, December 2010, Pages 443-464.

بد من أن يعاقب عليها القانون بصرامة منعا للتحيز، لكي يمنع من تسول له نفسه من القيام بذلك، و يحمى السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية. ومن ثم فإن الالتزام بقواعد شفافية الإفصاح في البورصة ينبغي أن تكون شاملة وتسد ما يمكن من الثغرات التي يمكن أن تسمح باختراق البورصة على نحو يضر باستقرارها²².

البعد الخامس :

أن قواعد الالتزام بشفافية الإفصاح المحاسبى تضمن استقرار السوق كبورصة لندن²³، وستعمل على تقليل الحاجة إلى تدخل الدولة من وقت إلى آخر لضمان استقراره. إذ غالبا ما تدعى الدولة إلى التدخل في حال حدوث انهيار في سوق الأوراق المالية وتراجع مستويات الثقة بها، وذلك حفاظا على مصالح المتعاملين فيها، عندما تكون السوق مقننة بحزمة متكاملة من قواعد الإفصاح والشفافية المدعومة بالعقوبات الصارمة في حالة المخالفة، فإن احتمالات تعرض السوق للتقلب تقل، ومن ثم تقل تكلفة تدخل الدولة في السوق من الناحية المالية.

البعد السادس :

أن قواعد الشفافية سوف تساهم في التعرف على اتجاهات أداء البورصة بشكل أدق، ومن ثم يسهل تحليل مسببات ما يدور في البورصة، ويسهل بالتالى تحديد استراتيجيات التعامل مع تداعيات عدم استقرارها، أما عندما تتغير الأسعار لأسباب غير مفهومة وتجرى تعاملات لا ندرى من أين مولت أو إلى أين ستذهب، فإن أبواب التلاعب بالسوق تفتح على مصراعيها وتكون النتيجة ضياع ثروات الناس لمصلحة المتلاعبين بالبورصة. إن أفضل وسيلة لمنع تسرب المعلومات الداخلية هو فرض ضرورة إتاحتها على نحو متساو لجمهور المتعاملين في البورصة، بحيث تكون هذه

²² - George Emmanuel Iatridis: "Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism". *International Review of Financial Analysis*, Volume 20, Issue 2, April 2011, Pages 88-102.

²³ - George Iatridis: "Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market" *International Review of Financial Analysis*, Volume 17, Issue 2, 2008, Pages 219-241.

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

المعلومات متوازنة ومحايدة وخالية من أى تحيز مثلما يحدث فى البورصة الألمانية²⁴، بحيث يؤدي استخدامها إلى تحقيق نتائج عادلة للجميع .

البعد السابع :

أن ضخامة الأثار المالية الناتجة عن العواقب الاقتصادية التى تترتب على أى تغيير ولو بسيط فى مؤشر البورصة، مؤداه ان تنعكس من البورصة على القطاع الحقيقى فى المجتمع فكل أزمة مالية غالبا ما تتحول إلى أزمة اقتصادية وذلك من خلال انتقال آثار الأزمة من البورصة إلى الجهاز الإنتاجي، نظرا لانتشار التوقعات التشاؤمية، الأمر الذى يرفع من معدلات البطالة وازدياد حالات الانهيار الاقتصادى لزا فمن الضروري الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح المحاسبى²⁵ .

سادساً : جهود المنظمات الدولية والمحلية لتحقيق الشفافية

أ- جهود منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية (OECD)²⁶:

لقد وضعت المنظمة خمسة مبادئ للحوكمة ، المبدأ الرابع منها عن "الإفصاح والشفافية" وينص هذه المبدأ على الآتى :

" ينبغى على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح فى الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما فى ذلك المركز المالى والأداء وحقوق الملكية وحوكمة الشركة "

وهناك مجموعة من الإرشادات التى يجب الأخذ بها عند الالتزام بتطبيق هذا المبدأ وهى: ينبغى أن يتضمن الإفصاح على المعلومات التالية :

أ- النتائج المالية والتشغيلية للشركة .

ب- أهداف الشركة.

²⁴ - Jan Muntermann, Andre Guettler: "Intraday stock price effects of on disclosures: the German case", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 17, Issue 1, February 2007, Pages 1-24.

²⁵- Kun Wang, Sewon O, M. Cathy Claiborne: "Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 17, Issue 1, 2008, Pages 14-30.

²⁶ - Carmelo Reverte: "Institutional differences in EU countries and their relationship with earnings management differences: Implications for the pan-European stock market"Journal of Accounting & Organizational Volume: 4 Issue: 2 /2008.

- ج- حقوق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت .
- د- المرتبات والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والرئيسيين بما فى ذلك مؤهلاتهم وعملية الاختيار .
- هـ- عوامل المخاطرة المتوقعة .
- و- المسائل المادية بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى .
- (1) ينبغى إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية والإفصاح المالى وغير المالى .
- ويلاحظ الباحث على هذه الجهود ما يلى :
- 1- أنها تضمنت الإفصاح عن المؤشرات غير المالية كرضا العاملين ومؤشرات رضا العملاء وخاصة خدمة ما بعد البيع والتعلم المستمر وغيرها.
 - 2- أنها تضمنت الإفصاح عن المكافآت الممنوحة لأعضاء مجالس الإدارة وهذا يعد أحد دعائم الشفافية .
 - 3- أنها تضمنت الإفصاح عن عوامل المخاطرة .
 - 4- أنها تضمنت الإفصاح عن المسائل المادية للعاملين .
- ب- جهود الهيئة العامة للرقابة المالية²⁷ :
- تماشياً مع ما قامت به الهيئات المنظمة لأسواق المال العالمية، فلقد قامت الهيئة برفع مستوى الشفافية، وذلك عن طريق مطالبة الشركات بمزيد من الإفصاح والشفافية. ومنها:
- 1- إصدار دليل قراءة القوائم المالية ويتضمن، كيف يقرأ المستثمر تلك القوائم وكذلك فهم النسب المحاسبية
 - 2- إصدار دليل للمستثمر ويشمل معرفة قراءة القوائم المالية والمعلومات ومصادرها .
 - 3- ملخص قواعد وآليات التداول بالبورصة المصرية .
 - 4- ما أصدرته مؤخرا لنماذج للإفصاح المحاسبى وألزمت جميع الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة بنشر تلك النماذج مرفقة بالقوائم المالية .

²⁷ - Ibrahim el-sayed ebaid: "The Value Relevance of Accounting- Based Performance Measures in Emerging Economies: The Case of Egypt", Management Research Review Volume: 35 Issue: 1/ 2011.

المبحث الثالث

أساليب تنشيط التداول فى سوق الأوراق المالية

أولاً: دور الهيئة العامة للرقابة المالية²⁸:

من أهم الخطوات التى اتخذت لتنشيط سوق الأوراق المالية إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية فى سنة 2009 والتى تؤثر فى سوقى الإصدار والتداول وتعمل على تطوير بورصة الأوراق المالية، وأيضاً التنسيق بين قانون شركات الأموال وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار وتوحيد الإشراف على المشروعات الاستثمارية، وتحقيق بعض الإصلاحات لبورصة الأوراق المالية.

ومن أهم المهام الموكلة إليها ما جاء بالمادة 43 من القانون رقم 95 لسنة 1992 :

- 1- تنظيم وتنمية سوق رأس المال، ووجوب أخذ رأى الهيئة العامة لسوق المال²⁹ فى مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بسوق رأس المال.
- 2- تنظيم والإشراف على دورات تدريبية للعاملين فى سوق رأس المال أو الراغبين فى العمل به.
- 3- الإشراف على توفير ونشر المعلومات والبيانات الكافية عن سوق رأس المال والتحقق من سلامتها ووضوحها، وكشفها عن الحقائق التى تعبر عنها.
- 4- مراقبة سوق رأس المال للتأكد من أن التعامل يتم على أوراق مالية سليمة وأنه غير مشوب بالغش أو النصب، أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية.
- 5- اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له.

وتقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بالتأثير فى سوقى الإصدار والتداول على النحو التالى :

²⁸ - Omaima A.G. Hassan, Peter Romilly, Gianluigi Giorgioni, David Power: “The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt”, *The International Journal of Accounting*, Volume 44, Issue 1, March 2009, Pages 79-102.

²⁹ - تحولت إلى الهيئة العامة للرقابة المالية بمقتضى القانون 10 لسنة 2009

(أ) التأثير في سوق الإصدار:

بمقتضى قانون الشركات 159 لسنة 1981 للهيئة الحق في الرقابة على إنشاء الشركات بمقتضى الاختصاصات التي حددها القانون فى الآتى :

1- رئاسة وعضوية الهيئة للجنة المشكلة لتأسيس الشركات المصرية، وتعرض على هذه اللجنة كل المستندات وعقود التأسيس والنظم الأساسية لكل شركة، وذلك حتى تحصل على موافقة التأسيس.

2- وجوب حصول الشركات المساهمة والتي تطرح أسهما للاكتتاب العام على موافقة الهيئة على النشرة التي توجه للجمهور، وذلك للتأكد من البيانات التي ستنشر ومدى كفايتها وتضمنها كل الحقائق المتعلقة بالشركة.

3- حصول الشركات المساهمة الجديدة أو القائمة على موافقة الهيئة على مبلغ مصاريف وعلاوة الإصدار التي تضيفها إلى القيمة الاسمية للسهم.

4- قيام الهيئة بتولى التحقق من أن الحصص العينية التي تقدم فى رؤوس أموال الشركات قد قومت تقويماً صحيحاً وذلك عن طريق تشكيل لجنة لتقويم كل حصة عينية.

5- وجوب إرسال الشركات صوراً من كل المستندات التي ترسل إلى المساهمين أو الشركاء لتقوم الهيئة بمراجعتها وتحليلها للوقوف على مدى مطابقتها لأحكام القانون.

6- حق الهيئة فى حضور الجمعيات العامة التي تعقدها الشركات، ووضع التقارير عنها، مع حق الاعتراض على أى قرار أو تصرف لا يتفق مع مقتضى القانون واللائحة.

7- قيام الهيئة بتقييم أصول وخصوم الشركات الراغبة فى الاندماج.

(ب) التأثير فى سوق التداول:

فقد حدد القرار الجمهورى الخاص بإنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية الدور الفعال فى الرقابة وتنمية سوق التداول وفقاً لما يلى :

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

- 1- تشجيع وتنمية سوق التعامل على الأوراق المالية المصدرة او الموجودة، وكذلك الجائز إصدارها أو التي يسمح بها لزيادة رأس المال والعمل على هذه الأوراق لتوفير اكبر قدر من السيولة للأوراق المالية.
- 2- تشجيع وتأهيل وسطاء الأوراق المالية وغيرهم من العاملين فى أسواق المال ومدعم بالتسهيلات التدريبية لرفع مستواهم المهني.
- 3- إعداد الدراسات والمقترحات لمختلف الأجهزة الحكومية لاستحداث التعديلات الواجب إدخالها فى القوانين واللوائح المعمول بها لاستصدار التشريعات اللازمة لتنمية وتنظيم سوق المال.
- 4- الإشراف على توفير البيانات والمعلومات الكافية والمناسبة عن الأوراق المالية والجهات المصدرة لها، وعن وسطاء السوق وغيرهم، والتأكد من سلامة هذه المعلومات والبيانات وجعلها متاحة بصفة منتظمة ودورية لتحقيق الغرض من توفيرها. ومراقبة سوق الأوراق المالية للتأكد من أن التعامل فى الأوراق المالية غير مشوب بالغش أو النصب أو الاحتيال أو الاستغلال أو المضاربات الوهمية، ومن أن كل المعاملات على هذه الأوراق قد تمت من خلال بورصة الأوراق المالية.

ثانيا : أداء سوق الأوراق المالية فى مصر ومكانتها ضمن اسواق المال الصاعدة³⁰ :

تعتبر بورصة الأوراق المالية المصرية من الأسواق الصاعدة Emerging Markets فى الدول النامية وتعرف مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation الأسواق المالية الصاعدة بأنها "أسواق مالية فى الدول منخفضة ومتوسطة النمو حسب تقسيم البنك الدولي، وبدأت عمليات التغيير والنمو فى الحجم وتتمتع بقدرات متعددة لمواصلة النمو والتقدم"³¹، وأهم خصائص الأسواق المالية الصاعدة زيادة معدل النمو الاقتصادى وزيادة معدلات الاستثمار والأرباح وزيادة حجم التعامل الاجمالى فى الأوراق المالية ونسبته إلى اجمالى الناتج

³⁰ - Walid Abdmoula: "Testing the evolving efficiency of Arab stock markets", International Review of Financial Analysis, Volume 19, Issue 1, January 2010, Pages 25-34.

³¹ - Sofia B. Ramos, Ernst-Ludwig von Thadden: "Stock exchange competition in a simple model of capital market equilibrium", Journal of Financial Markets, Volume 11, Issue 3, August 2008, Pages 284-307.

القومى. وقد أدرجت مصر ضمن الأسواق المالية الصاعدة، ومما يدعم مكانتها ضمن الأسواق المالية الصاعدة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى، ولجوء الشركات إلى سوقى الإصدار والتداول بدلا من الالتجاء إلى الاقتراض من الجهاز المصرفى، وإعادة تنظيم سوق المال من الناحية المؤسسية وتوفير إطار قانونى جيد لسوق المال.

ثالثا : أحكام قيد وتداول الأوراق المالية

نص قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992 فى مادة 16 على أن يتم قيد الأوراق المالية فى جداول البورصة بناءً على طلب الجهة المصدرة بنوعين من الجداول :

1- جداول رسمية :

تقيد بها أسهم شركات الاكتتاب العام والسندات وصكوك التمويل والأوراق المالية التى تطرحها شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم فى اكتتاب عام بشرطين:

- ألا يقل ما يطرح من الأسهم الاسمية للاكتتاب العام عن 30% من مجموع أسهم الشركة.

- ألا يقل عدد المكتتبين فى الأسهم المطروحة عن مائة وخمسين ولو كانوا من غير المصريين.

كما تقيد فى الجداول الرسمية الأوراق المالية التى تصدرها الدولة وتطرح فى اكتتاب عام، والأسهم والأوراق المالية الأخرى لشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام.

2- جداول غير رسمية :

وتقيد بها الأسهم وغيرها من الأوراق المالية التى لا تتوافر فيها شروط القيد فى الجداول الرسمية فضلاً عن الأوراق المالية الأجنبية.

رابعا : كفاءة بورصة الأوراق المالية المصرية:

حتى تقوم بورصة الأوراق المالية بتوجيه المدخرات لأفضل الاستثمارات لابد أن تتميز بالكفاءة، وهناك معيارين لقياس كفاءة سوق الأوراق المالية هما معيارى كفاءة التشغيل وكفاءة التسعير.

أ- معيار كفاءة التشغيل :

كفاءة التشغيل هي قدرة سوق الأوراق المالية على أداء وظائفها التشغيلية بأقل تكلفة معاملات ممكنة، بحيث يكون السوق مفتوح أمام جميع المستثمرين، وبالتالي توجد حرية للدخول والخروج من وإلى السوق. وفي مصر نجد أن سوق الأوراق المالية غير كفء من الناحية التشغيلية حيث توجد تكلفة معاملات كبيرة تشمل مصروفات الإصدار، وعمولة شركات الوساطة وتكلفة الحفظ المركزي وغيرها. وكلها يتحملها المستثمر، ولذا فإن صغار المستثمرين ربما تحول وتكلفة المعاملات بينهم وبين التعامل في البورصة.

ب- معيار كفاءة التسعير :

يقصد بذلك أن أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات ذات العلاقة بتلك الأوراق المالية، بحيث تعبر عن قيمتها الحقيقية، أو بمعنى آخر يكون السوق كفء من منظور تسعيرى لو أن جميع المعلومات أصبحت متاحة لجميع المستثمرين فى وقت واحد، بحيث لا يمكن لأى منهم أن يستأثر بمعلومات معينة يحقق من ورائها أرباح غير عادية، وهنا يلاحظ أن كفاءة التسعير تستلزم أن يكون هناك كفاءة تشغيل فى المقام الأول، كما أن هناك ثلاث مستويات لكفاءة التسعير تتمثل فى :

- المستوى المنخفض للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات التاريخية مثل أسعار الأوراق المالية للسنوات السابقة.
- المستوى المتوسط للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات الحالية المتاحة للنشر مثل القوائم المالية للشركة.
- المستوى المرتفع للكفاءة: إذا لم يستطع أى مستثمر المتاجرة بالمعلومات الخاصة غير المتاحة للنشر مثل خطط الشركة للاندماج والتوسعات وفتح الأسواق الجديدة وضح المنتجات الجديدة للسوق.

خامساً : حجم السوق:

يقاس بالقيمة السوقية للأوراق المالية المقيدة بالبورصة، وخلال السنوات من 2007 إلى 2010 حققت غالبية الشركات فى القطاعات المختلفة مثل الحديد والأسمت والاتصالات والبنوك أرباحاً مقارنة بمعدلاتها السابقة، وتحول بعضها من الخسائر إلى الأرباح، وقد وصل حجم رأس المال السوقى فى بورصتى القاهرة والإسكندرية

إلى 488.20 مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر 2010 منخفضاً عن العام السابق له بنسبة 0.02%. وفي سنة 2011 تغير الوضع تماماً ما بين توقف البورصة المستمر والهبوط المتعدد للمؤشرات نتيجة أحداث الثورة والمطالب الفئوية التي انعكست على خروج العديد من المستثمرين نتيجة عدم الاستقرار السياسي بالبلاد ويعتبر هذا الانخفاض غير خاضع للمقارنة بالسنوات السابقة لنشاط البورصة المصرية.

2011	2010	2009	2008	2007	مؤشرات البورصة
16,896.20	27,955.10	28,617.10	21,938.90	11,377.60	كمية التداول (داخل المقصورة)
1,563.40	5,458.60	7,984.50	3,617.10	3,712.50	كمية التداول (خارج المقصورة)
30.90	15.60	-	-	-	كمية التداول (بورصة النيل)
18,490.50	33,429.30	36,601.60	25,556.00	15,090.10	إجمالي كمية التداول (مليون)
130,536.40	272,904.20	333,518.50	475,881.20	321,524.50	قيمة التداول (داخل المقصورة)
17,495.90	48,256.80	114,741.10	53,742.40	41,521.60	قيمة التداول (خارج المقصورة)
148,223.70	321,360.30	448,259.60	529,623.60	363,046.10	إجمالي قيمة التداول (مليون جنيه)
5,516,966	9,793,720	13,495,170	12,750,940	8,712,584	عدد العمليات (داخل المقصورة)
62,607	402,065	1,132,639	705,376	303,532	عدد العمليات (خارج المقصورة)
10,120	5,434	-	-	-	عدد العمليات (بورصة النيل)
5,589,693	10,201,219	14,627,809	13,456,316	9,016,116	إجمالي عدد العمليات (بالآلاف)
213	212	306	373	435	عدد الشركات المقيدة
202	211	289	322	337	عدد الشركات المتداولة
194	202	216	213	199	متوسط عدد الشركات المتداولة شهريا

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

94.84	99.53	94.44	86.33	77.47	نسبة الشركات المتداولة من إجمالي الشركات المقيدة (%)
293.60	488.20	499.60	473.60	768.30	رأس المال السوقي فى نهاية العام (بالمليار جنيه)
34.00	42.89	58.63	70.30	38.70	معدل دوران السهم (%)
23.55	16.50	12.72	19.45	18.27	نصيب الأجانب غير العرب فى إجمالي قيمة التداول (%)
5.27	6.12	6.28	9.71	12.82	نصيب العرب فى إجمالي قيمة التداول (%)
207	247	249	244	244	عدد أيام التداول
5.953	5.805	5.485	5.550	5.500	سعر الصرف (جنيه/دولار) فى نهاية الفترة

وفى مصر لم يصل حجم التعامل فى سوق الأوراق المالية إلى الدرجة التى تسمح بقياس كفاءته، رغم القفزات والموجات الصاعدة والهابطة فى نشاط البورصة المصرية خلال الفترة الماضية فان حجم المعاملات اليومية وعدد الأسهم النشطة مازال بسيطاً، وذلك بالقياس إلى بعض الأسواق الصاعدة مثل هونج كونج التى يصل حجم التعامل اليومي فيها إلى نحو 30 مليار دولار. والأمل أن يزيد حجم التعامل والنشاط الأكبر عدد من الأسهم .

المبحث الرابع الدراسة الميدانية

1- الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار الفروض التي تم عرضها بمقدمة الدراسة والتحقق من مدى صحتها، فيما يتعلق بنماذج الإفصاح المحاسبي التي قدمتها الهيئة العامة للرقابة المالية مؤخراً وألزمت الشركات التي أوراقها المالية مقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية بضرورة الالتزام بنشر تلك النماذج عند عرض القوائم المالية بهدف رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية لتحقيق مزيد من الشفافية والعلانية التامة في إطار قواعد الشفافية والنزاهة الدولية .

2- مجتمع الدراسة :

اشتملت الدراسة الميدانية على الفئات التالية:

1/2 المديرون الماليون بالشركات المساهمة العاملة في مصر المقيدة أوراقها المالية بسوق الأوراق المالية المصرية لعينة من 30 شركة في مختلف القطاعات تم اختيارهم بطريقة عشوائية .

2/2 المديرون بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية المختصين بإصدار تراخيص مزاولة النشاط والقائمين بالرقابة على القوائم المالية السنوية والدفترية المنشورة بمكاتب تلك الهيئات بالقاهرة والإسكندرية وبعض من المكاتب الإقليمية والبالغ عددهم حوالي 50 مديراً مسؤولاً .

3/2 السادة المحاسبون بالجهاز المركزي للمحاسبات من فئات وكيل أول الوزارة (رئيس مراقبة حسابات) وكيل وزارة (نائب رئيس المراقبة) بشرط عضويتهم لجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وما زالوا بالخدمة حالياً والبالغ عددهم حوالي 150 محاسب .

4/2 السادة المحاسبون المقيدون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية والبالغ عددهم حوالي 300 محاسب .

3- عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب المعاينة العشوائية الطبيعية حيث أن مجتمع البحث يتألف من 4 فئات متميزة ومتغيرة عن بعضها البعض، ولتحديد عينة الدراسة قام

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

الباحث باستكشاف مجتمع الدراسة من خلال دراسة استطلاعية مكونة من 20 مفردة تم إعدادها كما يلي :

1/3 حساب عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب النسبة للتوصل إلى العينة التى تمثل مجتمع الدراسة بشكل إحصائى متوازن تلبي نتائج البحث، ولقد تم ذلك على النحو التالى :

1/1/3- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بإرجاع.

$$n = Z_{\alpha/2} * P * Q / d^2$$

n: عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع

Z: عبارة عن القيمة الجدولية تحت المنحنى المعتدل الطبيعى ولقد تم افتراض أن مستوى المعنوية =5% وبالتالى

$$Z_{\alpha/2} = Z_{0.025} = 1.096$$

P: عبارة عن النسبة فى مجتمع الدراسة ولقد تم استبدال المعلمة - النسبة فى مجتمع الدراسة - بقيمة الاحصاء المحسوبة من خلال الدراسة الاستطلاعية, حيث تبين من نتائج الدراسة أن (P = 80 %)

Q: تمثل النسبة المكملة لمعلمة المجتمع حيث أن Q = 1- P وبالتالى نظرا لعدم توافر معلمة المجتمع فان q = 1-p

d: عبارة عن الخطاء المسموح به فى المعاينة الإحصائية ولقد تم افتراض الخطاء فى حدود 5%.

وبتطبيق القانون السابق من خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية توصل الباحث إلى ما يلي:

$$n = 1.096 * 0.80 * 0.20 / (0.05)^2 = 70$$

2/3- توزيع عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التخصيص Proportion Allocation وذلك حتى يتم توزيع عينة الدراسة على فئات الدراسة حسب حجم الطبقة داخل المجتمع، وتم توزيع 100 استمارة استبيان بلغت الإجابات التى لم يتم الرد عليها 8 استمارات وبالتالى فقد بلغ عدد الاستمارات التى تم الرد عليها والصحيحة 92 استمارة . والجدول التالى

يعرض عينة الدراسة موزعة حسب الفئات الأربعة وكذلك نسب الاستجابة لكل طبقة على حده وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

جدول رقم (1) توزيع فئات الدراسة

م	فئات الدراسة	عينة الدراسة		عينة الدراسة الصحيحة	
		ك	%	ك	%
1	مدراء القطاع المالى	20	20	18	19.5
2	المديرين بهيئة الاستثمار والرقابة المالية	15	15	12	13
3	المحاسبون بالجهاز المركزى للمحاسبات	30	30	29	32
4	المحاسبون المسجلون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية	35	35	33	35.5
	إجمالي	100	100	92	100

4- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1/4 تم وصف البيانات إحصائياً من خلال التوزيع التكرارى والنسبى وبعض المقاييس

الوصفية كالوسط الحسابى ومعامل الاختلاف للترتيب وقياس مقدار الاعتمادية من خلال مقياس الفا كرونديباخ .

2/4 توزيع (كاي²) كروسكال وايلز واختبارات الفروض لتقرير وجود أو عدم وجود أى ميل نحو اتجاه معين فى البيانات مما يجعلها أكثر دقة.

يقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها مستوى القياس أسمى ، المعاينة عشوائية بسيطة والمفردات مستقلة عن بعضها البعض، ولا توجد قيود على حجم التكرارات المشاهدة إلا أن هذا الاختبار يشترط أن لا تقل عدد التكرارات المتوقعة فى كل خلية وفقاً للآراء الغالبة فى هذا الصدد كتكرارات مشاهدة عن 5 تكرارات فى أى خلية.

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

5- تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ضمن ملاحق البحث باستخدام مقياس ليكرت ذى التدرج الخمسى كما يلى:

أوافق بشدة	أوافق	أوافق لحد ما	أرفض	أرفض بشدة
نعم		لا		

بالإضافة إلى :

تحتوى قائمة الاستقصاء على 12 سؤال موزعة على أربعة أقسام، يختص كل قسم منهم باختبار فرض من فروض الدراسة الأربعة.

6- خصائص العينة :

روعى فى العينة المختارة بعض الخصائص الديموجرافية والتي يمثلها جدول رقم (2) والتمثلة فى :

- 1/6 الشهادات المهنية الأجنبية والمصرية التي حصل عليها السادة المحاسبون والمراجعون مثل عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية و شهادة محاسب قانونى أمريكى CPA وشهادة معايير التقرير المالى IFRS.
- 2/6 مدة الخبرة (أقل من 10 سنوات – من 10 الى 20 سنة - 20 سنة فأكثر).
- 3/6 المستوى التعليمى (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه).

جدول رقم (2)

التوزيع التكرارى والنسبى لعينة الدراسة الفعلية موزعة على الخصائص الديموجرافية لفئات الدراسة

المحاسبون المسجلون بسجل الهيئة العامة للمراقبة المالية ن=33		المحاسبون بالجهاز المركزي للمحاسبات ن=29		المديرون بهيئة الاستثمار والرقابة المالية ن=12		مدراء القطاع المالى ن=18		خصائص العينة
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
24	8	—	—	8	1	17	3	شهادات مهنية CPA
6	2	—	—	—	—	5	1	IFRS
100	33	75	22	42	5	50	9	عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
15	5	20	6	33	4	17.5	3	مدة الخبرة أقل من 10 سنوات
30	10	51	15	42	5	55	10	من 10 إلى 20 سنة
55	18	29	8	25	3	27.5	5	20 سنة فأكثر
55	18	41	12	41	5	37.5	3	المستوى التعليمي دبلوم دراسات عليا
24	8	14	4	16	2	27	5	ماجستير
21	7	3	1	8	1	11	2	دكتوراه

6- النتائج واختبار الفروض

• نتائج القسم الأول:

يتضمن القسم الأول من قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم (1) إلى (3) والخاصة باختبار الفرض الأول والذي يتناول :

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهري بين إصدار الهيئة العامة للمراقبة المالية لنماذج الإفصاح المحاسبى ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "

السؤال الأول : تم ترميزه M1

ويتناول اختبار العبارة التالية : " قامت الهيئة العامة للمراقبة المالية بنشر نماذج للإفصاح المحاسبى وطالبت الشركات المقيدة أوراقها المالية بالبورصة بنشر تلك

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

النماذج مع اعتبارها جزء لا يتجزأ من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية لأغراض تدعيم الإفصاح بشفافية وعلانية تامة وتتمثل تلك النماذج فى الإفصاح عن مجموعة من المعلومات تساعد متخذ القرار على صناعة القرار المالى بنوع من الرشد ولأغراض تتعلق برفع كفاءة السوق " هل توافقون الهيئة على ضرورة تحرير تلك النماذج ونشرها مع القوائم المالية؟ وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من الجدول التالى:

جدول رقم (3- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول ضرورة الالتزام بنشر نماذج الإفصاح المحاسبى مع القوائم المالية وفق متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية

بيان	الاجماليات		مدراء القطاع المالى		المديرين بهيئتى الاستثمار والرقابة المالية		المحاسبون بالجهاز المركزى للمحاسبات		المحاسبون المسجلون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
نعم	86	79	83	15	75	9	86	25	84	28
لا	14	13	17	39	25	3	14	4	16	5
الاجمالى	100	92	100	18	100	12	100	29	100	33
2ا المحسوبة = 37.348 د.ح = 1 درجة المعنوية = 0.000										

حيث ك : التكرار

يتضح من الإجابات أن نسبة 86% من إجابات المستقصين تشير إلى الموافقة على ضرورة الالتزام بنشر نماذج الإفصاح المحاسبى التى أعدتها الهيئة لما لها من تأثير فى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مما يشير إلى رفض الفرض الأول وقبول فرض العدم بان نشر تلك القوائم من الشركات يساهم فى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

السؤال الثانى :

يتناول الأسباب التى تحول دون الالتزام بنشر تلك القوائم : وهى موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها : M2.M3.M4.M5 و جاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 14% إلا ان الباحث رأى من الضرورى التعرف على

الأسباب التي تحول دون نشر تلك النماذج وجاءت الإجابة عليها وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3 - ب)

الأهمية النسبية للأسباب التي تحول دون الالتزام بنشر قوائم الإفصاح المحاسبى

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	Mean	N	الرمز	الأسباب
الأول	.000	1	47.348	.350	.14	92	M2	الإيضاحات المتممة المنشورة كافية لمستخدمى القوائم المالية
الثالث	.000	2	115.065	.640	.25	92	M3	إضاعة الوقت فى إعدادها
الرابع	.000	3	182.174	.673	.25	92	M4	عدم الجدوى الاقتصادية لمتخذ القرار الاستثمارى
الثانى	.000	2	114.413	.519	.20	92	M5	الشركات المسجلة بالبورصة معظمها عائلية
						92	M5	أخرى

ويتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب بموجبها يرفض فئات الدراسة نشر تلك القوائم ، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظرهم جميعا : أن الإيضاحات المتممة المنشورة كافية لمستخدمى القوائم المالية وتمثل السبب الرابع فى أن : عدم الجدوى الاقتصادية لمتخذ القرار الاستثمارى .

السؤال الثالث :

يتناول الأسباب التي دعت الهيئة لنشر تلك القوائم لرفع كفاءة السوق : وهى موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تأخذ رموز : M6.M7.M8.M9 وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 86% ومن اجل التعرف على الأسباب التي يوافق بموجبها فئات الدراسة على نشر تلك القوائم فكانت الإجابات عليها وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (3 - ج)

الأهمية النسبية للأسباب التى دعت الهيئة لنشر قوائم الإفصاح المحاسبى

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Devi	Mean	N	الرمز	الأسباب
الرابع	.000	3	106.522	.573	1.04	92	M6	تزيد من درجة ووضوح تطبيق السياسات المحاسبية
الثانى	.000	4	70.717	.866	1.59	92	M7	تكشف عن مصداقية تعاملات الشركة
الاول	.000	4	25.065	1.095	1.71	92	M8	تشير إلى الالتزام بمتطلبات العرض والقياس والإفصاح المحاسبى
الثالث	.000	6	89.848	2.303	1.84	92	M9	تكشف عن تباينات الإدارة للمستقبل
						92		أخرى

يتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب دعت الهيئة لنشر تلك القوائم، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظر فئات الدراسة جميعاً : أنها تشير إلى الالتزام بمتطلبات العرض والقياس والإفصاح المحاسبى وتمثل السبب الرابع فى أنها تزيد من درجة ووضوح تطبيق السياسات المحاسبية .

وبناء على ما تقدم ووفقاً لنتائج التحليل الاحصائى يتضح رفض الفرض الأول مؤكداً على أن الالتزام بنشر نماذج الإفصاح المحاسبى تساهم فى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية .

• نتائج القسم الثانى :

يتضمن القسم الثانى من قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم (4) إلى (6) والخاصة باختبار الفرض الثانى والذى يتناول :

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهري بضرورة الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية ورفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "

السؤال الرابع : وتم ترميزه : M10

يتناول اختبار العبارة التالية : " فى رأيك الشخصى إن إعداد قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية من الأمور الهامة التى تؤثر على درجة كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية " وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (4- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول ضرورة الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات مع القوائم المالية

المحاسبون المسجلون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية		المحاسبون بالجهاز المركزى للمحاسبات		المديرين بهيئتي الاستثمار والرقابة المالية		مدراء القطاع المالى		الإجماليات		بيان
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
90	30	89	26	91	11	94	17	90	83	نعم
1088	3	11	3	9	1	6	1	10	9	لا
100	33	100	29	100	12	100	18	100	92	الاجمالي
0.000 = درجة المعنوية		د.ح = 1		59.522 =		كا				

حيث ك : التكرار

يتضح من الإجابات أن نسبة 90% من إجابات المستقصين تشير إلى الموافقة على ضرورة الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية والتي تعد من الأمور الهامة التى تؤثر على درجة كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية ، مما يشير إلى رفض الفرض الأول وقبول فرض العدم بان نشر تلك القائمة تساهم فى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

السؤال الخامس :

يتناول الأسباب التى تحول دون الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وهى موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها : M14.M13.M12.M11 و جاءت إجابات فئات الدراسة

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

لها بنسبة 10% إلا أن الباحث رأى التعرف على الأسباب التى تحول دون نشر تلك القائمة وجاءت الإجابة عليها وفق ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (4 - ب)

الأهمية النسبية للأسباب التى تحول دون الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	Mean	N	الرمز	الأسباب
الاول	.000	2	134.370	.388	.12	92	M11	درجة كفاءة السوق لا تتأثر بتقرير مراقب الحسابات بقدر تأثيرها باسم المراسل الاجنبى لمكتب المراجعة القائم بالمراجعة ودرجة تصنيفه بالسوق المهني
الثانى	.000	3	208.783	.610	.18	92	M12	معظم تقارير مراقبى الحسابات غير متحفظة
الثالث	.000	3	209.043	.579	.16	92	M13	عدم الإشارة من بعض مراقبى الحسابات إلى الأسباب التى دعت الشركات لاختلاف طرق التسعير وقياس التكلفة وطرق التقييم لمخزون آخر المدة
الرابع	.000	3	209.304	.533	.15	92	M14	خلو معظم تقارير المراجعة من التعليق على تقارير الإدارة بمتطلبات قانون الشركات 159 لسنة 1981

ويتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب بموجبها يرفض فئات الدراسة نشر تلك القائمة، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظرهم جميعاً : إن درجة كفاءة السوق لا تتأثر بتقرير مراقب الحسابات بقدر تأثيرها باسم المراسل الاجنبى لمكتب المراجعة القائم بالمراجعة ودرجة تصنيفه بالسوق المهني وتمثل السبب الرابع فى : خلو معظم تقارير المراجعة من التعليق على تقارير الإدارة بمتطلبات قانون الشركات 159 لسنة 1981.

السؤال السادس :

يتناول الأسباب التي دعت الهيئة إلى ضرورة نشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية وهي موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها : M15.M16.M17.M18 و جاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 90% ومن أجل التعرف على الأسباب التي يوافق بموجبها فئات الدراسة على نشر تلك القائمة فكانت الإجابات عليها وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (4 – ج)

الأهمية النسبية للأسباب التي دعت الهيئة لنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	Mean	N	الرمز	الأسباب
الثاني	.000	2	46.522	1.623	1.78	92	M15	تشير إلى مدى التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن القوانين واللوائح والنظم المطبقة بالدولة ومدى التزام الشركة بها
الأول	.000	3	21.152	.662	1.32	92	M16	توضح التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وطرق التقدير والتقييم المطبقة ومدى اختلاف الرأي بشأنها وكيفية قياس التكلفة والاعتراف بالإيراد
الرابع	.000	5	128.826	1.884	3.53	92	M17	تدل على التزام مراقب المحاسبات بالتعليق على جميع تقارير مجلس الإدارة
الثالث	.000	3	66.696	1.043	1.50	92	M18	تلقت نظر القارئ إلى إبداء الأسباب حول تقرير المراقب المتحفظ
						92		أخرى

يتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب دعت الهيئة لنشر تلك القائمة، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظر فئات الدراسة جميعاً :

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

أنها توضح التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وطرق التقدير والتقييم المطبقة ومدى اختلاف الرأى بشأنها وكيفية قياس التكلفة والاعتراف بالإيراد وتمثل السبب الرابع فى أنها : تدل على التزام مراقب الحسابات بالتعليق على جميع تقارير مجلس الإدارة.

وبناء على ما تقدم ووفقاً لنتائج التحليل الإحصائى يتضح رفض الفرض الثانى مؤكداً على أن الالتزام بنشر قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية التى أعدتها الهيئة العامة للرقابة المالية تساهم فى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية .

• نتائج القسم الثالث :

يتضمن القسم الثالث من قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم (7) إلى (9) والخاصة باختبار الفرض الثالث والذى يتناول :

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهري بضرورة التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية لما لها من تأثير مباشر على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "

السؤال السابع : وتم ترميزه : M19

يتناول اختبار العبارة التالية : " فى نظرك هل يعد التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من العوامل المؤثرة على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية " وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (5- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية

المحاسبون المسجلون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية	المحاسبون بالجهاز المركزى للمحاسبات		المديرين بهيئتي الاستثمار والرقابة المالية		مدراء القطاع المالى		الإجماليات		بيان	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
87	29	86	25	83	10	88	16	89	82	نعم
13	4	13	4	17	2	12	2	11	10	لا
100	33	100	29	100	12	100	18	100	92	الاجمالى
2ا المحسوبة = 55.348 د.ح = 1 درجة المعنوية = 0.000										

حيث ك : التكرار

يتضح من الإجابات أن نسبة 89% من إجابات المستقصين تشير إلى الموافقة على ضرورة التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية باعتبارها من العوامل الهامة لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية ، مما يشير إلى رفض الفرض الثالث وقبول فرض العدم بان الالتزام بقواعد الشفافية عند النشر يعد من الأمور الهامة فى رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

السؤال الثامن :

يتناول الأسباب التى تحول دون التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وهى موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها : M20.M21.M22.M23 وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 11% إلا ان الباحث رأى التعرف على الأسباب التى تحول دون ذلك وفق ما يوضحه الجدول التالى :

جدول رقم (5 - ب)
الأهمية النسبية للأسباب التى تحول دون التزام الشركات بقواعد الشفافية
عند نشر القوائم المالية

الترتيب	المعوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	Me an	N	الرمز	الأسباب
الاول	.000	2	128.478	.398	.13	92	M20	لأن معظم الشركات لديها ممارسات محاسبية تؤدي لنشر بيانات مضللة للمستثمرين مثل الإفصاح عن أرباح طارئة وهي تعد من (الأنشطة غير العادية) أو صافى ربح مرتفع وهو قبل خصم القوائد والضرائب
الرابع	.000	3	203.217	.459	.14	92	M21	عدم التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان المراجعة يجعلها بعيدة كل البعد عن قواعد الشفافية والنزاهة الدولية
الثالث	.000	3	202.348	.519	.16	92	M22	تخشى الشركات من التوسع فى الشفافية وعرض مزيد من المعلومات يؤثر سلبا على قيمة السهم بالسوق
الثانى	.000	2	129.891	.498	.16	92	M23	الفساد فى المجتمع يحول دون نشر البيانات والمعلومات المحاسبية بنوع من الشفافية حفاظا على حقوق الملاك
						92		أخرى

يتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب بموجبها يرفض فئات الدراسة الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر القوائم المالية ، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظرهم جميعا : لأن معظم الشركات لديها ممارسات محاسبية تؤدي لنشر بيانات مضللة للمستثمرين مثل الإفصاح عن أرباح طارئة وهي تعد من (الأنشطة غير العادية) أو صافى ربح مرتفع وهو قبل خصم القوائد والضرائب وتمثل السبب الرابع فى أن : عدم التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان المراجعة يجعلها بعيدة كل البعد عن قواعد الشفافية والنزاهة الدولية.

السؤال التاسع :

يتناول الأسباب التي دعت إلى التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وهي بصدد نشر قوائمها المالية وهي موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها :
M24.M25.M26.M27 و جاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 89 % ورغبة من الباحث في التعرف على الأسباب التي أدت لذلك، فهذا ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (5 - ج)

الأهمية النسبية للأسباب التي تدعو إلى التزام الشركات بقواعد الشفافية عند نشر القوائم المالية

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	Mean	N	الرمز	الأسباب
الثالث	.000	2	58.457	.539	1.08	92	M24	تكسب الشركة ثقة مستثمريها عند الإفصاح بشفافية تامة سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية عند عرض القوائم المالية
الثاني	.000	2	52.457	.556	1.10	92	M25	الالتزام بقواعد الشفافية عند الإفصاح تؤدي إلى استقطاب جمهور المتعاملين مع السوق من المساسرة والمحللين الماليين
الأول	.000	3	48.870	.798	1.61	92	M26	مجرد الإشارة بالقوائم المالية إلى الالتزام بقواعد الشفافية و النزاهة الدولية عند العرض يزيد الطلب على تداول السهم بالسوق
الرابع	.000	4	61.804	1.011	1.49	92	M27	الالتزام بالنشر وفق قواعد الشفافية الدولية يقوى العلاقة بين مجلس الإدارة و الجمعية العمومية
						92		أخرى

ينتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب بموجبها يوافق فئات الدراسة على ضرورة الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر القوائم المالية ، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظرهم جميعا : مجرد الإشارة

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

بالقوائم المالية إلى الالتزام بقواعد الشفافية و النزاهة الدولية عند العرض يزيد الطلب على تداول السهم بالسوق، وتمثل السبب الرابع فى أن : الالتزام بالنشر وفق قواعد الشفافية الدولية يقوى العلاقة بين مجلس الإدارة و الجمعية العمومية.

• نتائج القسم الرابع :

يتضمن القسم الرابع من قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم (10) إلى (12) والخاصة باختبار الفرض الرابع والذى يتناول :

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات الدراسة حول وجود اختلاف جوهري بين نشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود لمراقب الحسابات و رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "

السؤال العاشر : وتم ترميزه : M28

يتناول اختبار العبارة التالية : " تعتبر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود من القوائم الهامة التى تدعم الثقة للمستثمرين والمحللين الماليين فى التفاعل مع القوائم المالية على النحو الذى يعزز من رفع كفاءة سوق الاوراق المالية المصرية " وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (6- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول التزام الشركات بنشر قائمة الإفصاح عن قائمة الفحص المحدود

بيان	الإجماليات		مدراء القطاع المالى		المديرين بهيئتى الاستثمار والرقابة المالية		المحاسبون المسجلون بسجل الهيئة العامة للرقابة المالية		بيان
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
نعم	68	63	66	12	83	10	66	22	66
لا	32	29	34	6	17	2	34	11	34
الاجمالى	100	92	100	18	100	12	100	33	100
2ا المحسوبة = 12.565 د.ح = 1 درجة المعنوية = 0.000									

حيث ك : التكرار

يتضح من الإجابات أن نسبة 63% من إجابات المستقصين تشير إلى ضرورة نشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود باعتبارها من القوائم الهامة التي تدعم الثقة للمستثمرين والمحللين الماليين في التفاعل مع القوائم المالية على النحو الذي يعزز من رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية ، مما يشير إلى رفض الفرض الرابع وقبول فرض العدم بان نشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود يعد من الأمور الهامة التي تساهم في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية.

السؤال الحادي عشر :

يتناول الأسباب التي تحول دون التزام الشركات بنشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود وهي موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها : M32.M31.M30.M29 وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 32% إلا ان الباحث رأى التعرف على الأسباب التي تحول دون ذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (6 - ب)

الأهمية النسبية للأسباب التي تحول دون التزام الشركات بنشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	Mean	N	الرمز	الأسباب
الرابع	.000	4	143.761	1.180	.72	92	M29	لأسباب تتعلق بعدم إشارة المراجع بمهام معيار المراجعة 240 الفحص المحدود
الثاني	.000	3	99.913	.845	.48	92	M30	وفقا لقواعد تعارض المصالح فمن النادر ان يعرض المراجع في تقريره التحفظات التي قابلته أثناء الفحص المحدود
الأول	.000	3	96.435	.894	.55	92	M31	من النادر ان يشير المراجع ضمن تقريره عن أية نتائج للمراجعة التحليلية التي قام بها أثناء الفحص المحدود
الثالث	.000	4	138.870	1.098	.62	92	M31	من المؤكد في السوق المهني المصري ان المراجع لا يصدر رأيا أو إشارة بتقرير المراجعة أن القوائم المالية المعروضة لا تعبر عن المركز المالي أو نتائج الأعمال
						92		أخرى

يتضح من الجدول بعاليه أنه توجد مجموعة من الأسباب بموجبها يرفض فئات الدراسة نشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود ، تم ترتيبها وفق كاي² فكان السبب الأول من وجهة نظرهم جميعا : من النادر أن يشير المراجع ضمن تقريره عن أن أية نتائج للمراجعة التحليلية التي قام بها أثناء الفحص المحدود وتمثل السبب الرابع في رفض نشر القائمة إلى: لأسباب تتعلق بعدم إشارة المراجع بمهام معيار المراجعة 240 الفحص المحدود.

السؤال الثاني عشر :

ويتناول الأسباب التي تدعو إلى التزام الشركات بنشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود وهى موضحة بقائمة الاستبيان من خلال (4) عبارات تم ترميزها :
M36.M35.M34.M33 وجاءت إجابات فئات الدراسة لها بنسبة 68 % إلا ان الباحث رأى التعرف على الأسباب التي تدعو إلى ذلك وفق ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (6 - ج)

الأهمية النسبية للأسباب التي تدعو إلى التزام الشركات بنشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود

الترتيب	المعنوية	درجات الحرية	Chi-Square	Std. Dev	M	N	الرمز	الاسباب
الاول	.000	2	45.935	0.552	.74	92	M33	لأن تقرير المراقب يتضمن فقرة أساسية عن مدى تحمل الإدارة المسئولية الكاملة عن إعداد القوائم المالية الأربعة
الثالث	.000	4	57.130	1.426	1.21	92	M34	لأن مراقب الحسابات يقوم بالإفصاح صراحة عن رأيه المهني صراحة في القوائم المالية وفق نطاق فحصه المحدود
الثاني	.000	4	47.022	0.998	1.16	92	M35	في حالة التقرير المتحفظ يفصح مراقب الحسابات صراحة عن القيود الجوهرية التي قابلته نظير التحفظ
الرابع	.000	5	60.739	1.201	1.36	92	M36	لأن مراقب الحسابات يقر بأنه قام بتخطيط المراجعة والفحص على النحو الذي يحصل فيه على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة .
						92		أخرى

يتضح من السابق وجود أنه توجد مجموعة من الأسباب التي بموجبها يوافق فئات الدراسة على نشر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود، تم ترتيبها وفق كاي²

فكان السبب الأول من وجهة نظرهم جميعاً : لأن تقرير المراقب يتضمن فقرة أساسية عن مدى تحمل الإدارة المسئولية الكاملة عن إعداد القوائم المالية الأربعة ، وتمثل السبب الرابع فى رفض نشر القائمة : لأن مراقب الحسابات يقر بأنه قام بتخطيط المراجعة والفحص على النحو الذى يحصل فيه على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة.

النتائج :

وبناءً على ما تقدم يتضح من نتائج التحليل الإحصائى رفض صحة فروض الدراسة مما يشير إلى أهمية نشر نماذج الإفصاح المحاسبى لما لها من تأثير مباشر على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية فى مصر ، طالما كانت القوائم المالية قد تم الإفصاح بها عن كافة البيانات والمعلومات المالية بشفافية تماماً وفق قواعد الشفافية والنزاهة الدولية .

التوصيات :

1- ضرورة معاقبة الشركات العاملة فى مصر غير الملتزمة بنشر نماذج الإفصاح المحاسبى التى أعدتها الهيئة العامة للرقابة المالية بغرامة مالية ليست بالهزيلة لما لها من أهمية خاصة على ارتفاع مستوى الشفافية ومن ثم زيادة كفاءة السوق.

2- ضرورة التزام شركات الأموال العاملة فى مصر بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند نشر القوائم المالية.

3- الاهتمام بتدريب المديرين بالهيئات العامة العاملة فى مصر (هيئة الاستثمار والمناطق الحرة وهيئة الرقابة المالية) على معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهنى المصرية والممارسات المحاسبية الخاطئة التى تمارسها بعض الشركات للتعرف على مظاهر التلاعب فى القوائم المالية وإخفاقات المراجعة.

4- تفعيل برامج التدريب المهنى المستمر التى أقرتها جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية لمحاسبى الجهاز المركزى للمحاسبات والمكاتب المهنية لرفع مستوى التأهيل العلمى والعملى للعاملين بمهنة المحاسبة والمراجعة .

المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

- 1- د. أحمد رجب عبد الملك : "قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح فى التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة فى سوق المال السعودى" المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة – جامعة حلوان ، عدد 2007 ص 28 – 65.
- 2- د. زكريا محمد الصادق وإبراهيم السيد عبيد : قياس شفافية الإفصاح فى التقارير المالية المنشورة دراسة ميدانية على الشركات المتداولة فى سوق الأوراق المالية المصرية"، مؤتمر الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة فى ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية . (المؤتمر السنوى الرابع لقسم المحاسبة – كلية التجارة) . جامعة القاهرة ، سنة : 2007 ، ص 15- 22.
- 3- د. فايقة جابر حسم محمد : "الاختلافات النسبية فى درجة الإفصاح الاختيارى بين الشركات المسجلة فى بورصة الأوراق المالية وأثرها على تكلفة رأس المال"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية. (سنة : 2005) ص 165 وما بعدها.
- 4- د. طارق عبد العال حماد : نموذج مقترح لقياس مستوى الشفافية فى ضوء خصائص المنشآت فى البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة – جامعة عين شمس. (السنة العاشرة : يونيه 2006) ص 99- 183.
- 5- د. لطيف زيود ود. حسان قيطيم : "دور الإفصاح المحاسبى فى سوق الأوراق المالية فى ترشيد قرار الاستثمار"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد(1) سنة 2007.

ثانياً : المراجع باللغة الانجليزية :

- 6- Alexsandro Broedel Lopes, Roberta Carvalho de Alencar: “Disclosure and cost of equity capital in emerging markets: The Brazilian case”, The International Journal of Accounting, Volume 45, Issue 4, December 2010, Pages 443-464.
- 7- Carmelo Reverte: “Institutional differences in EU countries and their relationship with earnings management differences: Implications for the pan-European stock market”Journal of Accounting & Organizational Volume: 4 Issue: 2 /2008.
- 8- Cathy Beaudoin, Nandini Chandar, Edward M. Werner: “Good disclosure doesn't cure bad accounting—Or does it?: Evaluating the case for SFAS 158”, Advances in Accounting, Volume 27, Issue 1, June 2011, Pages 99-110.
- 9- Clodia Vurro, Francesco Perrini: “Making the most of corporate social responsibility reporting: disclosure structure and its impact on performance”Corporate Governance Volume: 11 Issue: 4/ 2011.
- 10- David Hirshleifer, Siew Hong Teoh: “Limited attention, information disclosure, and financial reporting “, Journal of Accounting and Economics, Volume 36, Issues 1-3, December 2003, Pages 337-386.
- 11- Dorota Dobija, Karol Marek Klimczak: “Development of accounting in Poland: Market efficiency and the value relevance of reported earnings”, The International Journal of Accounting, Volume 45, Issue 3, September 2010, Pages 356-374.
- 12- George Emmanuel Iatridis: “Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism”. International Review of Financial Analysis, Volume 20, Issue 2, April 2011, Pages 88-102.
- 13- George Iatridis, Styliani Valahi: “Voluntary IAS 1 accounting disclosures prior to official IAS adoption: An empirical investigation of UK firms”, Research in International Business and Finance, Volume 24, Issue 1, January 2010, Pages 1-14
- 14- George Iatridis: “Accounting disclosure and firms' financial attributes: Evidence from the UK stock market” International Review of Financial Analysis, Volume 17, Issue 2, 2008, Pages 219-241.
- 15- Hui Tong: “Disclosure standards and market efficiency: Evidence from analysts' forecasts”, Journal of International Economics, Volume 72, Issue 1, May 2007, Pages 222-241.

- 16- Ibrahim el-sayed ebaid: “The Value Relevance of Accounting- Based Performance Measures in Emerging Economies: The Case of Egypt”, Management Research Review Volume: 35 Issue: 1/ 2011.
- 17- Jan Muntermann, Andre Guettler: “Intraday stock price effects of on disclosures: the German case”, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, Volume 17, Issue 1, February 2007, Pages 1-24.
- 18- Kian-Ping Lim, Robert D. Brooks, Jae H. Kim: “Financial crisis and stock market efficiency: Empirical evidence from Asian countries”, International Review of Financial Analysis, Volume 17, Issue 3, June 2008, Pages 571-591.
- 19- 16-Kun Wang, Sewon O, M. Cathy Claiborne: “Determinants and consequences of voluntary disclosure in an emerging market: Evidence from China”, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Volume 17, Issue 1, 2008, Pages 14-30.
- 20- Laurence Lescourret, Christian Y. Robert: “Transparency rules: Price formation in the presence of order referencing” Journal of Financial Markets, Volume 14, Issue 2, May 2011, Pages 227-258.
- 21- Mahmoud Al-Akra, Ian A. Eddie, Muhammad Jahangir Ali: “The influence of the introduction of accounting disclosure regulation on mandatory disclosure compliance: Evidence from Jordan” The British Accounting Review, Volume 42, Issue 3, September 2010, Pages 170-186 .
- 22- Moir, Jane.South China Morning: “Alarm rings on auditor changes; Concern over disclosure is growing after one in four GEM firms Cites disagreement over fees for switching accountants” Post [Hong Kong] 23 Feb 2004.
- 23- Omaima A.G. Hassan, Peter Romilly, Gianluigi Giorgioni, David Power: “The value relevance of disclosure: Evidence from the emerging capital market of Egypt”, The International Journal of Accounting, Volume 44, Issue 1, March 2009, Pages 79-102.
- 24- Omneya H. Abdelsalam, Pauline Weetman: “Measuring Accounting Disclosure in a Period of Complex Changes: The Case of Egypt Review Article”, Advances in International Accounting, Volume 20, 2007, Pages 75-104.
- 25- Philip G. Berger: “Challenges and opportunities in disclosure research—A discussion of ‘the financial reporting environment: Review of the recent literature’”, Journal of Accounting and Economics, Volume 51, Issues 1-2, February 2011, Pages 204-218.

- 26- Qingyuan Li, Tielin Wang: “Financial reporting quality and corporate investment efficiency: Chinese experience”, Nankai Business Review International Volume: 1 Issue: 2/ 2010.
- 27- Sofia B. Ramos, Ernst-Ludwig von Thadden: “Stock exchange competition in a simple model of capital market equilibrium”, Journal of Financial Markets, Volume 11, Issue 3, August 2008, Pages 284-307.
- 28- Walid Abdmoula: “Testing the evolving efficiency of Arab stock markets Original Research Article”, International Review of Financial Analysis, Volume 19, Issue 1, January 2010, Pages 25-34.

الملاحق :

نموذج قائمة الاستقصاء

عزيزى /

يتناول هذا البحث دراسة مدى تأثير نماذج الإفصاح المحاسبى المستحدثة وقواعد الشفافية والنزاهة الدولية على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية بعد ثورة 25 يناير .

من فضلك قم بملء استمارة الاستقصاء الموجودة بالخطاب ثم اعد لنا الاستمارة المملوءة على عنوانى الموجود على الظرف . ويؤكد الباحث أن هناك حاجة ماسة لمشاركتكم وتعاونكم فى ملء هذه الاستمارة حتى تتضح لنا الصورة بشكل أفضل عن موضوع هذا البحث ، وفى الحقيقة فانه بدون مشاركتكم ربما لن يتم تحقيق الهدف من هذا البحث .

ولضمان السرية يمكنك عدم الإشارة فى قائمة الاستقصاء إلى اسمك أو وظيفتك أو اسم الجهة التى تعمل بها ، كما انه للمحافظة على سرية إجاباتكم فلن يتم الإعلان عن الإجابات الفردية وانما ستنشر فقط النتائج مجمعة .

هذا ويحق لك كمشارك فى عملية المسح الميدانى هذا أن تحصل على المعلومات الكاملة عن هذا البحث ، بل ويمكنك الحصول على ملخص بنتائج الدراسة بعد الانتهاء منها إذا قمت بطلب ذلك من الباحث من خلال البريد الالكترونى التالى :

N2002nabil@yahoo.com

N2002nabil@gmail.com

وشكراً جزيلاً على تعاونكم الصادق .

الباحث

مقدمة

- 1- ما هي طبيعة عملكم :
- أ- مدير مالى بشركة مساهمة .
ب- مدير بهينة الاستثمار أو بالهينة العامة للرقابة المالية.
ج - مراجع بالجهاز المركزى للمحاسبات
د - مستشار مالى مسجل بالهينة العامة للرقابة المالية .
- 2- ما هي مدة خبرتكم بالشئون المحاسبية والمالية؟
- أ- أقل من 10 سنوات .
ب- من 10 الى 20 سنة .
ج- 20 سنة فأكثر .
- 3- ما هي آخر درجة علمية حصلتم عليها ؟
- أ- بكالوريوس .
ب- دبلوم دراسات عليا .
ج- ماجستير .
د- دكتوراه .
- 4- ما هي الشهادات المحاسبية المهنية التي حصلتم عليها وتوقيتها ؟
- أ- CPA .
ب- IFRA .
ج- عضوية جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية .
- 5- إذا كنت مراقباً لحسابات الشركات المساهمة ، ما هو الشكل القانونى للمنشأة التى تعمل فى مصر؟
- أ- شركة مساهمة .
ب- شركة ذات مسئولية محدودة .
ج- فرع أجنبى .
د- أنواع أخرى .

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

قائمة الاستقصاء

القسم الأول :		السؤال الأول	نعم	لا
		" قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بنشر نماذج للإفصاح المحاسبى وطالبت الشركات التى أوراقها المالية مقيدة بالبورصة بنشر تلك القوائم مع اعتبارها جزء لا يتجزأ من الإفصاحات المتممة للقوائم المالية لأغراض تدعيم الإفصاح بشفافية وعلانية تامة وتمثل تلك القوائم فى الإفصاح عن مجموعة من المعلومات تساعد متخذ القرار على صناعة القرار المالى بنوع من الرشد ولأغراض تتعلق برفع كفاءة السوق "		
		هل توافقون الهيئة على تحرير تلك القوائم ونشرها مع القوائم المالية ؟		
السؤال الثانى				
إذا كانت إجابتك بالرفض فوضح من وجهة نظرك الأسباب التى تحول دون الالتزام بنشر تلك النماذج ؟				
الأسباب		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم
أرفض بشدة		أرفض	أرفض بشدة	
1- الإفصاحات المتممة المنشورة كافية لمستخدمى القوائم المالية				
2- إضاعة الوقت فى إعدادها				
3- عدم الجدوى الاقتصادية لمتخذ القرار الاستثماري				
4- الشركات المسجلة بالبورصة معظمها عائلية				
5- أسباب أخرى				
السؤال الثالث				
إذا كانت إجابتك على السؤال الأول بالإيجاب فوضح من وجهة نظرك الأسباب التى دعت الهيئة لنشر تلك النماذج لرفع كفاءة السوق ؟				
الأسباب		أوافق بشدة	أوافق	لا أعلم
أرفض بشدة		أرفض	أرفض بشدة	
1- تزيد من درجة ووضوح تطبيق السياسات المحاسبية				
2- تكشف عن مصداقية تعاملات الشركة				
3- تشير إلى الالتزام بمتطلبات العرض والقياس والإفصاح المحاسبى				
4- تكشف عن تنبؤات الإدارة للمستقبل				
5- أسباب أخرى				
القسم الثانى :		السؤال الرابع		
		" فى رأيك الشخصى إن إعداد قائمة فحص تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية من الأمور الهامة التى تؤثر على درجة كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "		

السؤال الخامس					
إذا كانت إجابتك بالرفض على السؤال السابق فوضح الأسباب التي تجعلك غير موافق على إعدادها ؟					
أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب
					1- درجة كفاءة السوق لا تتأثر بتقرير مراقب الحسابات بقدر تأثرها باسم المراسل الأجنبي لمكتب المراجعة القائم بالمراجعة ودرجة تصنيفه بالسوق المهني
					2- معظم تقارير مراقبي الحسابات غير متحفظة
					3- عدم الإشارة من بعض مراقبي الحسابات إلى الأسباب التي دعت الشركات لاختلاف طرق التسعير وقياس التكلفة وطرق التقييم لمخزون آخر المدة
					4- خلو معظم تقارير المراجعة من التعليق على تقارير الإدارة بمتطلبات قانون الشركات 159 لسنة 1981
					5- أسباب أخرى
السؤال السادس					
إذا كانت إجابتك بالإيجاب على السؤال الرابع فوضح الأسباب التي تجعلك موافق على إعدادها ؟					
أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب
					1- تشير إلى مدى التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن القوانين واللوائح والنظم المطبقة بالدولة ومدى التزام الشركة بها
					2- توضح التزام مراقب الحسابات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية وطرق التقدير والتقييم المطبقة ومدى اختلاف الرأي بشأنها وكيفية قياس التكلفة والاعتراف بالإيراد
					3- تدل على التزام مراقب المحاسبات بالتعليق على جميع تقارير مجلس الإدارة
					4- تلتفت نظر القارئ إلى ابدأ الأسباب حول تقرير المراقب المتحفظ
					5- أسباب أخرى
					القسم الثالث :
					السؤال السابع
					" في نظرك هل يعد التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية من العوامل المؤثرة على رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

السؤال الثامن					
إذا كانت إجابتك بالرفض على السؤال السابق فوضح الأسباب التى تجعلك غير موافق على التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح المحاسبى للمعلومات المالية وغير المالية؟					
أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب
					1- لأن معظم الشركات لديها ممارسات محاسبية تؤدي لنشر بيانات مضللة للمستثمرين مثل الإفصاح عن أرباح طارئة وهي تعد من (الأنشطة غير العادية) أو صافى ربح مرتفع وهو قبل خصم الفوائد والضرائب
					2- عدم التزام الشركات بقواعد الحوكمة ولجان المراجعة يجعلها بعيدة كل البعد عن قواعد الشفافية والنزاهة الدولية
					3- تخشى الشركات من التوسع فى الشفافية وعرض مزيد من المعلومات يؤثر سلبا على قيمة السهم بالسوق
					4- الفساد فى المجتمع يحول دون نشر البيانات والمعلومات المحاسبية بنوع من الشفافية حفاظا على حقوق الملاك
					5- أسباب أخرى
السؤال التاسع					
إذا كانت إجابتك بالإيجاب على السؤال السابق فوضح الأسباب التى تجعلك مؤيد على ضرورة التزام الشركات بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند الإفصاح المحاسبى للمعلومات المالية وغير المالية؟					
أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب
					1- تكسب الشركة ثقة مستثمريها عند الإفصاح بشفافية تامة سواء كانت معلومات مالية أو غير مالية عند عرض القوائم المالية
					2- الالتزام بقواعد الشفافية عند الإفصاح تؤدي إلى استقطاب جمهور المتعاملين مع السوق من السماسرة والمحللين الماليين
					3- مجرد الإشارة بالقوائم المالية إلى الالتزام بقواعد الشفافية والنزاهة الدولية عند العرض يزيد الطلب على تداول السهم بالسوق
					4- الالتزام بالنشر وفق قواعد الشفافية الدولية يقوى العلاقة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية
					5- أسباب أخرى
لا	نعم				القسم الرابع :

السؤال العاشر					
" تعتبر قائمة الإفصاح عن نتائج الفحص المحدود من القوائم الهامة التي تدعم الثقة للمستثمرين والمحللين الماليين في التفاعل مع القوائم المالية على النحو الذى يعزز من رفع كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية "					
السؤال الحادى عشر					
إذا كانت إجابتك بالرفض فوضح الأسباب التى تجعلك غير موافق على نشرها ؟					
أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب
					1- لأسباب تتعلق بعدم إشارة المراجع بمهام معيار المراجعة 240 الفحص المحدود
					2- وفقاً لقواعد تعارض المصالح فمن النادر أن يعرض المراجع فى تقريره التحفظات التى قابلته أثناء الفحص المحدود
					3- من النادر أن يشير المراجع ضمن تقريره عن أية نتائج للمراجعة التحليلية التى قام بها أثناء الفحص المحدود
					4- من المؤكد فى السوق المهنى المصرى أن المراجع لا يصدر رأياً أو إشارة بتقرير المراجعة أن القوائم المالية المعروضة لا تعبر عن المركز المالى أو نتائج الأعمال
					5- أسباب أخرى
السؤال الثانى عشر					
إذا كانت إجابتك بالإيجاب فوضح الأسباب التى تجعلك موافق على نشرها لرفع كفاءة السوق؟					
أرفض بشدة	أرفض	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	الأسباب
					1- لأن تقرير المراقب يتضمن فقرة أساسية عن مدى تحمل الإدارة المسئولية الكاملة عن إعداد القوائم المالية الأربعة
					2- لأن مراقب الحسابات يقوم بالإفصاح صراحة عن رأيه المهنى صراحة فى القوائم المالية وفق نطاق فحصه المحدود
					3- فى حالة التقرير المتحفظ يفصح مراقب الحسابات صراحة عن القيود الجوهرية التى قابلته نظير التحفظ
					4- لأن مراقب الحسابات يقر بأنه قام بتخطيط المراجعة والفحص على النحو الذى يحصل فيه على تأكيد مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوى على أخطاء مؤثرة .
					5- أسباب أخرى

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

نتائج التحليل الاحصائي :

1- عدد البيانات التي تم تشغيلها (92) قائمة استبيان

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	92	100.0
	Excluded	0	.0
	Total	92	100.0

2- نتيجة الاعتمادية (الفا كرونباخ) لعدد 36 سؤال

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha(a)	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items(a)	N of Items
.791	.812	36

3- نتائج كاي² للسؤال الأول :

M1

	Observed N
Yes	79
No	13
Total	92

Test Statistics

	M1
Chi-Square(a)	47.348
df	1
Asymp. Sig.	.000

4- نتائج السؤال الثانى : للعبارات الأربعة والتي تحمل رموز : M2.M3.M4.M5

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M2	92	.14	.350
M3	92	.25	.640
M4	92	.25	.673
M5	92	.20	.519

Test Statistics

	M2	M3	M4	M5
Chi-Square	47.348	115.065	182.174	114.413
df	1	2	3	2
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

5- نتائج السؤال الثالث : للعبارة الأربعة والتي تحمل رموز : M6.M7.M8.M9

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M6	92	1.04	.573
M7	92	1.59	.866
M8	92	1.71	1.095
M9	92	1.84	2.303

Test Statistics

	M6	M7	M8	M9
Chi-Square	106.522	70.717	25.065	89.848
df	3	4	4	6
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

6- نتائج كاي² للسؤال الرابع للعبارة M10 :

M10

	Observed N
Yes	83
No	9
Total	92

Test Statistics

	M10
Chi-Square	59.522
df	1
Asymp. Sig.	.000

7- نتائج إجابات السؤال الخامس للعبارة M11,M12,M13.M14 :

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M11	92	.12	.388
M12	92	.18	.610
M13	92	.16	.579
M14	92	.15	.533

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

Test Statistics

	M11	M12	M13	M14
Chi-Square	134.370	208.783	209.043	209.304
df	2	3	3	3
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

-8 نتائج السؤال السادس للعبارة M15,M16,M17.M18 :

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M15	92	1.78	1.623
M16	92	1.32	.662
M17	92	3.53	1.884
M18	92	1.50	1.043

Test Statistics

	M15	M16	M17	M18
Chi-Square	46.522	21.152	128.826	66.696
df	3	2	5	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

-9 نتائج السؤال السابع للعبارة M19 :

M19

	Observed N
Yes	82
No	10
Total	92

Test Statistics

	M19
Chi-Square(a)	56.348
df	1
Asymp. Sig.	.000

-10 نتائج السؤال الثامن للعبارة M20,M21,M22,M23 :

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M20	92	.13	.398
M21	92	.14	.459
M22	92	.16	.519
M23	92	.16	.498

Test Statistics

	M20	M21	M22	M23
Chi-Square	128.478	203.217	202.348	129.891
df	2	3	3	2
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

11- نتائج السؤال التاسع للعبارات M24,M25,M26,M27 :

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M24	92	1.08	.539
M25	92	1.10	.556
M26	92	1.61	.798
M27	92	1.49	1.011

Test Statistics

	M24	M25	M26	M27
Chi-Square	58.457	52.457	48.870	61.804
df	2	2	3	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

12- نتائج اختبار السؤال العاشر للعبارة M28:

M28

	Observed N
Yes	63
No	29
Total	92

Test Statistics

	M28
Chi-Square	12.565
df	1
Asymp. Sig.	.000

13- نتائج اختبار السؤال الحادي عشر : للعبارات M29,M30,M31,M32

تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبى المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M29	92	.72	1.180
M30	92	.48	.845
M31	92	.55	.894
M32	92	.62	1.098

Test Statistics

	M29	M30	M31	M32
Chi-Square	143.761	99.913	96.435	138.870
df	4	3	3	4
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000

14- نتائج اختبار السؤال الثانى عشر : للعبارة M33,M34,M35,M36

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
M33	92	.74	.552
M34	92	1.21	1.426
M35	92	1.16	.998
M36	92	1.36	1.201

Test Statistics

	M33	M34	M35	M36
Chi-Square	45.935	57.130	47.022	60.739
df	2	4	4	5
Asymp. Sig.	.000	.000	.000	.000